



المعهد المصري للدراسات
EGYPTIAN INSTITUTE FOR STUDIES

لماذا تنجح المقاومة المدنية؟

عادل رفيق

مترجم وصحفي مصري

ترجمات
المعهد

١٧ أكتوبر ٢٠١٧



TURKEY- ISTANBUL

Bahçelievler, Yenibosna Mh 29 Ekim Cad. No: 7 A2 Blok 3. Plaza D: 64
Tel/Fax: +90 212 227 2262 E-Mail: info@eis-eg.org



WWW.EIPSS-EG.ORG

f Eipss.EG t Eipss_EG



لماذا تنجح المقاومة المدنية؟ النص الكامل

عادل رفيق

دراسة موسعة، بعنوان: المنطق الاستراتيجي للكفاح السلمي، إعداد: ماريبا ج. ستيفان وإريكا تشينويث، قام المعهد المصري للدراسات بترجمتها حصرياً، ونشرها في حلقات، وهذا الملف الكامل لكل الحلقات

المقدمة:

برز مؤخراً اعتقاد بأن العنف يعد من أكثر الوسائل فاعلية في النضال السياسي، وذلك أثناء مناقشات علمية عديدة دارت حول مدى فاعلية أساليب الحرب. وساد بين علماء السياسة أنه يمكن لحركات المعارضة السياسية أن تتخبر من بين أساليب العنف ما يساعدها على تحقيق أهدافها، حيث تعد هذه الوسائل أكثر فاعلية من الاستراتيجيات اللاعنفية. وعلى الرغم من انتشار هذه التصورات، فقد نجحت تنظيمات مدنية في الفترة من عام (2000 إلى 2006) في تفعيل أساليب للمقاومة غير العنيفة شملت المقاطعة والإضرابات والاحتجاجات، وعدم التعاون المنظم، وذلك أثناء مواجهتها لأنظمة الحكم، واستطاعت من خلالها الحصول على تنازلات سياسية، وذلك في صربيا (2000)، ومدغشقر (2002)، وجورجيا (2003)، وأوكرانيا (2004) - (2005)، ولبنان (2005)، ونيبال (2006). وتتطلب منا هذه النجاحات الذي حققتها تلك المقاومة السلمية - وخاصة في ظل المواجهات العنيفة المستمرة التي تحدث في بعض البلدان نفسها - تتطلب إجراء تحقيقات منهجية لتفسيرها.

وبينما تتوافر أبحاث كثيرة تقدم لنا تفسيرات حول أسباب اعتبار النضال اللاعنفى وسيلة فعالة من وسائل المقاومة، إلا أن هناك القليل من تلك الكتابات التي تقوم بعمل تحليلات شاملة لجميع المشاهدات المعلومة عن كل من النضال السلمي والنضال العنفي باعتبارهما نوعين من أنواع المقاومة. وتهدف هذه الدراسة إلى سد تلك الفجوة عن طريق استكشاف منهجي للفاعلية الاستراتيجية لأنشطة المقاومة العنيفة وكذلك السلمية في الصراعات بين الجهات الفاعلة غير الحكومية والدولة، وذلك من خلال البيانات المجمعة عن الأنشطة الرئيسية لكلا النوعين من المقاومة في الفترة بين عامي (1900 - 2006). ومن أجل الوصول إلى فهم أفضل للآليات المؤدية إلى تلك النتائج، سوف نقوم أيضاً بمقارنة نتائجنا الإحصائية مع الحالات التاريخية التي ظهرت أثناء فترات التزام كل من المقاومة العنيفة والمقاومة السلمية بانتهاج الأساليب اللاعنفية كي تعزز من شرعيتها المحلية والدولية وكذلك لكي تشجع على مشاركة أوسع نطاقاً في المقاومة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الضغوط على الطرف الآخر، وهو النظام؛ حيث إن الاعتراف بالمظالم التي تتعرض لها مجموعات المقاومة يمكن أن يُترجم إلى دعم أكبر لتلك المجموعات داخلياً وخارجياً، في الوقت الذي يتم



فيه وضع النظام الحاكم المستهدف فيما يشبه العزلة، مما يقوض المصادر الرئيسية للقوة لديه سياسياً واقتصادياً وحتى عسكرياً. وظهر نتائجنا أن أنشطة المقاومة اللاعنفية الرئيسية قد حققت نجاحاً بنسبة 53 في المائة، مقابل 26 في المائة لفعاليات المقاومة العنيفة.

وهناك سببان لهذا النجاح:

أولاً: أن التزام مجموعات المقاومة بالطرق اللاعنفية يعزز من شرعيتها محلياً ودولياً ويشجع على مشاركة أوسع نطاقاً في المقاومة، الأمر الذي يترجم إلى زيادة في الضغط على الهدف (الأنظمة الحاكمة). إن الاعتراف بالمظالم التي تتعرض لها المجموعات المقاومة يمكن أن يترجم إلى دعم داخلي وخارجي أكبر لتلك المجموعات وإبعاد النظام المستهدف تماماً؛ مما يؤدي إلى تقويض مصادر القوة الرئيسية عند الأنظمة الحاكمة سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو عسكرية.

ثانياً: في الوقت الذي تستطيع فيه الحكومات أن تبرر بسهولة بالغة الهجمات المضادة العنيفة التي تقوم بها ضد المقاومة المسلحة، فإن العنف الذي تمارسه تلك الأنظمة ضد حركات المقاومة السلمية غالباً ما يؤدي إلى نتائج عكسية ضد هذه الحكومات. وتنتظر الجماهير المتعاطفة مع نشاط المقاومة إلى الجماعات المسلحة العنيفة على أن لها أهدافاً متطرفة تتجاوز امكانية تطبيقها على أرض الواقع، في حين أنهم يرون أن جماعات المقاومة السلمية تكون أقل تطرفاً، مما يعزز من فرص تقبلها ويسهل امكانية حصولها على تنازلات من خلال التفاوض والمساومة مع الأنظمة.

تتحدى النتائج التي حصلنا عليها الحكمة المشهورة القائلة بأن "ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة" والتي تعني أن المقاومة المسلحة ضد الخصوم المتفوقين في ميزان القوة هي الطريقة الأكثر فاعلية التي تمكن مجموعات المقاومة من تحقيق أهدافهم. وعلاوة على ذلك، فإننا نؤكد على أن المقاومة السلمية هي البديل القوي للعنف السياسي، وأنها يمكن أن تشكل تحديات فعالة للمعارضين الديمقراطيين أو غير الديمقراطيين على حد سواء؛ بل إنها قد تكون في بعض الأحيان أكثر فاعلية من المقاومة المسلحة.

مسار البحث:

سيكون مسار بحثنا على النحو التالي:

1- القسم الأول: ويعرض فيه موضوعنا الرئيسي.

2- القسم الثاني: ويقدم مجموعة البيانات ويعرض نتائجنا التجريبية الأولية.



3- القسم الثالث: ونقوم فيه بتقييم ثلاث دراسات حالة لأنشطة المقاومة اللاعنفية والعنفية في جنوب شرق آسيا.

4- وفي الختام: سوف نورد بعض التوصيات النظرية وتوصيات أخرى مرتبطة بالسياسات، استمدت جميعها من النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

المنطق الاستراتيجي للمقاومة اللاعنفية

المقاومة اللاعنفية هي طريقة مدنية تستخدم في إدارة الصراع مع الأنظمة من خلال وسائل اجتماعية ونفسية واقتصادية وسياسية دون التهديد باستخدام العنف أو استخدامه. ويشمل ذلك القيام بأنشطة مقاومة معينة، والامتناع عن المشاركة في أنشطة سياسية أخرى، أو الجمع بين الأمرين في ذات الوقت أحياناً. وقد ذكر الباحثون مئات من وسائل المقاومة اللاعنفية، بما في ذلك الاحتجاجات الرمزية، والمقاطعة الاقتصادية، والإضراب عن العمل، والامتناع عن التعاون مع الأنظمة سياسياً واجتماعياً، والتدخل اللاعنفى – وفيه تقوم قوى المقاومة بحشد الرأي العام لمعارضة أو دعم سياسات معينة، أو نزع الشرعية عن الخصوم، أو إزالة مصادر القوة عنهم أو الحد منها. وتتم ممارسة النضال اللاعنفى خارج القنوات السياسية التقليدية، مما يجعله متميزاً عن العمليات السياسية اللاعنفية الأخرى مثل العمل من خلال جماعات الضغط، والمشاركة في العملية الانتخابية، وعضوية المجالس التشريعية.

ويمكن التمييز بين المقاومة اللاعنفية الاستراتيجية وبين اللاعنف القائم على المبادئ، وهو الذي يستند إلى أوامر دينية وأخلاقية تحض على تجنب العنف. وعلى الرغم من أن العديد ممن يلتزمون باللاعنف القائم على المبادئ قد مارسوا المقاومة غير العنيفة (مثل غاندي ومارتن لوثر كينغ جونيور)، فإن الغالبية العظمى من المشاركين في النضال اللاعنفى لم يعتنقوا فكرة اللاعنف القائم على المبادئ. وقد ساهم الخلط بين النضال اللاعنفى من جهة، واللاعنف القائم على المبادئ، أو السلمية، أو السلبية، أو الضعف، أو الاحتجاجات في شوارع معزولة من جهة أخرى – ساهم في تقديم تصورات خاطئة حول هذه الظاهرة. وعلى الرغم من أن من يتبنون المقاومة اللاعنفية يتجنبون التهديد باستخدام العنف أو استخدامه فعلياً، فإن إطلاق تسمية "السلمية" على الحركات اللاعنفية غالباً ما يعطي توصيفاً ناقصاً للطبيعة الإبداعية للمقاومة اللاعنفية المنظمة، حيث يؤدي هذا النوع من المقاومة إلى إرغام الخصم على تحقيق مطالب المقاومين وذلك لسيطرتهم على الصراع من خلال عصيان وتحدي الأنظمة. ويكون الإكراه العنيف للخصم في هذه الحالة بمثابة تهديد باستخدام العنف البدني ضده.

كثيراً ما يفترض العلماء أن أساليب المقاومة العنيفة هي الأكثر نجاعة في قهر وإجبار الأنظمة على الاستجابة لمطالبهم، مما يؤدي إلى إحداث التغييرات المطلوبة في السياسات المتبعة. وعلى سبيل المثال، فإن بعضهم يرى في الإرهاب استراتيجية فعالة، وذلك من زاوية إرغامه للنظم الديمقراطية على تقديم



تنازلات على الأرض. وعلى النقيض من ذلك، فقد أوضح ماكس أبراهامز أن معدلات نجاح الإرهابيين منخفضة للغاية، ويبلغ معدل تحقيق أهدافهم إلى حوالي 7 في المائة فقط. ومع ذلك يخلص أبراهامز إلى أن بعض الناشطين لا زال يجنح إلى اختيار طريق الإرهاب لاعتقاده بأنه أكثر فعالية من المقاومة اللاعنفية. ونحن نؤكد هنا أن المقاومة اللاعنفية تمتلك ميزة استراتيجية مقارنة بالمقاومة العنيفة وذلك لسببين: أولاً: قمع المقاومة اللاعنفية قد يؤدي إلى نتائج عكسية. فيرتد العنف في كثير من الأحيان إلى من أنشأه ابتداءً، وغالباً ما يؤدي ذلك إلى انهيار الطاعة وسط أنصار النظام، وتعبئة الجماهير ضده، وإدانته على المستوى الدولي. لذلك فالكلفة الداخلية والخارجية لقمع المقاومة السلمية تفوق بكثير كلفة قمع المقاومة العنيفة. وتؤدي النتائج العكسية لعنف السلطة إلى تحول في ميزان القوة يتمثل في زيادة التضامن الداخلي مع حركات المقاومة اللاعنفية، وخلق المعارضة والصراعات بين مؤيدي النظام، وكذلك زيادة الدعم الخارجي للمقاومة، وتقليل الدعم الخارجي للخصوم. ويرجح أن تحدث هذه الديناميكيات عندما لا يُقابل العنف الذي يقوم به النظام بأعمال عنف من قبل المقاومة المدنية، وأن يتم إعلام المهتمين بالأمر داخلياً وخارجياً. إن التداعيات المحلية والدولية لإجراءات القمع العنيفة ضد المقاومة السلمية - التي تعلن للجميع التزامها بالعمل اللاعنفية - أشد من قمع أولئك الذين يمكن وصفهم - عن حق - بأنهم "إرهابيون" أو "مقاومة عنيفة".

على الصعيد الداخلي، يرجح أن يُحول أعضاء النظام - بما في ذلك موظفو الخدمة المدنية وقوات الأمن وأعضاء السلطة القضائية - ولاءاتهم إلى جماعات المعارضة اللاعنفية وليس إلى جماعات المعارضة المسلحة. وتتعرض القوة الجبرية لأي حركة مقاومة من خلال توجيهها إلى دفع قوات الأمن النظام إلى العصيان والانشقاق، حيث يرجح أنهم سيفكرون في العواقب السياسية والشخصية السلبية لاستخدام العنف القمعي ضد المتظاهرين العزل؛ وهذا على النقيض تماماً مما إذا كان الأمر يتعلق بالعنف الذي تمارسه السلطة ضد أفراد المقاومة المسلحة. ومن المرجح أن يؤدي ذلك إلى انقسامات بين صفوف سدنة النظام الذين لا يمكنهم التعامل مع المقاومة المدنية الجماهيرية كما يتعاملون مع المقاومة المسلحة. وقد يؤدي أيضاً قمع النظام للمقاومة اللاعنفية إلى نتائج عكسية من خلال زيادة التعبئة العامة ضده. إن إشراك عدد أكبر من الجماهير في المقاومة اللاعنفية يؤدي بطبيعة الأمر إلى ممارسة ضغط أكبر وأكثر استدامة لتحقيق الأهداف، في حين تميل الجماهير إلى تجنب الحركات العنيفة لأسباب مادية وأخلاقية.

وعلى الصعيد الخارجي، فإنه من المرجح أن يقوم المجتمع الدولي بالتنديد بقمع المقاومة اللاعنفية، وليس المقومة المسلحة، بل ويعاقب الدول التي تقوم بهذا القمع كذلك. وعندما تتعاطف المنظمات غير الحكومية مع القضية، فإن فرص المقاومة اللاعنفية في تلقي المساعدات الخارجية تكون أكبر. وتكون التكاليف الخارجية لقمع التحركات اللاعنفية مرتفعة جداً، خاصة عندما يتم توثيق ذلك من قبل وسائل الإعلام. وقد تقوم جهات فاعلة خارجية بفرض عقوبات ضد الأنظمة القمعية التي تتكرر فيها حالات



التعدي على المتظاهرين العزل. وعلى الرغم من إمكانية فرض عقوبات في حالة المقاومة المسلحة أيضاً، إلا أن احتمالية حدوث ذلك ضعيفة للغاية. بل إن بعض الدول الأجنبية في الواقع قد تساعد نظاماً معيناً في سحق المقاومة المسلحة عنده. وقد تقوم دول أجنبية أخرى بتقديم دعم مادي لأنشطة المقاومة العنيفة في بلد ما في محاولة للاستفادة منها ضد خصومها. والواقع أن رعاية الدول لحركات التمرد العنيفة والجماعات الإرهابية ظلت معضلة سياسية يعاني منها العالم منذ عقود. إلا أن مدى تحقيق الجماعات العنيفة - التي ترعاها بعض هذه الدول أهدافها الاستراتيجية - يبدو غير واضح تماماً.

ثانياً: يبدو أن حملات المقاومة اللاعنفية أكثر انفتاحاً على التفاوض والمساومة مع الأنظمة لأنها لا تهدد حياة أفراد النظام المستهدف أو رفاههم. ومن المؤكد أن مؤيدي النظام أكثر تقبلاً للتفاوض مع جماعات المقاومة التي لا تقتل أو تشوه رفاقهم.

وتشير نظرية الاستدلال بالمراسلات إلى أن الحركات اللاعنفية قد تكون أكثر جاذبية للجماهير وأكثر إقناعاً لمناصري النظام. وتفترض النظرية أن الشخص يستطيع أن يقرر كيفية الرد على الخصم استناداً إلى أفعال الخصم نفسه، وهذا ما يميز المقاومة اللاعنفية، وذلك بطريقتين:

1- يعتبر الدعم الشعبي أمراً حاسماً لأي مقاومة؛ حيث ترى الجماهير أن المقاومة اللاعنفية لا تشكل أي تهديد جسدي، على عكس ما عليه المقاومة المسلحة. وتبدو الحركات اللاعنفية أكثر قدرة على التفاوض من الحركات العنيفة، بغض النظر عن مدى إبداعها (المقاومة اللاعنفية). وفي مواجهة قمع النظام، هناك احتمال ضعيف في أن تقوم الجماهير بتأييد مقاومة عنيفة تمارس نفس درجة القمع الذي يمارسه النظام، أو في أحسن الأحوال أنها لا تلقي بالأل للإصابات التي يتعرض لها المدنيون.

وبالنظر إلى محاولة البحث عن بديل موثوق به، فإنه من المرجح أن تدعم الجماهير المقاومة غير العنيفة.

2- عندما يهدد المتمردون المسلحون أرواح أعضاء في النظام الحاكم وقوات الأمن، فإن ذلك يقلل إلى حد كبير من إمكانية تغيير ولاءات هذه الجهات. ويرى إبراهيم أن الجماعات الإرهابية التي تستهدف المدنيين تفقد الدعم الجماهيري مقارنة بالمجموعات التي تقصر أهدافها على الجيش أو الشرطة. ويمكن أن يؤدي الاستسلام لمجموعة مقاومة مسلحة أو الانضمام لها إلى مخاطر كبيرة، لأن المجموعة المسلحة قد تقوم بقتل أو تعذيب أعضاء من النظام الحاكم ويقوم النظام بمعاقبة الفارين من معسكره بعنف. ولأن الأساليب اللاعنفية في مقاومة الأنظمة لا تهدد أفراد قوات الأمن أو موظفي الخدمة المدنية جسدياً، فإنه من المرجح أن ينقل أفراد من مؤيدي النظام ولاءاتهم تجاه الحركات اللاعنفية وليس إلى الحركات العنيفة. أما عندما يصل الأمر إلى عدم تمكن النظام الحاكم من الاعتماد على التعاون الدائم مع قواته الأمنية أو غيرها من المجموعات التي لها أهمية حاسمة في بسط سيطرته على البلاد، مما يؤدي إلى تقويض قبضته على السلطة.



وبطبيعة الحال، فإن قمع النظام لحركات المقاومة العنيفة قد ينتج عنه كذلك أثر عكسي على النظام. وقد كان التعامل القاسي للقوات العسكرية البريطانية في أيرلندا الشمالية سبباً في زيادة عدد مؤيدي الجيش الجمهوري الأيرلندي، وبذلك قدمت له خدمة استراتيجية طويلة الأجل. ومع ذلك، فإننا نؤكد أن ردود الأفعال العكسية على النظام عند ممارسته العنف ضد المسلحين يكون أكثر ندرة. وعلى الرغم من النكسات المؤقتة التي قد تتعرض لها المقاومة المدنية، فإنه من المرجح أن تحصل على مكاسب إضافية طويلة الأجل جراء قمع النظام لها أكثر مما هو الأمر مع المقاومة العنيفة.

وقد تجبر حصيلة الكلفة الداخلية والخارجية العالية الناتجة عن استمرار قمع النظام لحركات المقاومة - قد تجبر النظام على محاولة التفاوض مع المقاومة اللاعنفية واستيعابها أكثر مما يمكن أن يفعله مع المقاومة المسلحة...

اختبار النظرية

توصل رونالد فرانسيسكو وآخرون إلى أن عمليات القمع التي يقوم بها النظام تؤدي إلى نتائج عكسية وتزيد من الحشد ضده، في حين وجد باحثون آخرون تبايناً في آثار القمع على حشد الجماهير. وقد يتوقف التسامح مع القمع الحكومي على نوع المقاومة التي يمارس العنف ضدها: هل هي مقاومة مسلحة أم مقاومة لاعنفية. وهذه الديناميكية تنعكس في الفرضية 1.

الفرضية 1: استعداد النظام لاستخدام العنف يزيد من احتمالية النجاح للمقاومة اللاعنفية، ولكنه يضر بالمقاومة العنيفة.

يعتبر عصيان الأوامر سلوكاً غير طبيعي لأفراد قوات الأمن. وتوفر الشواهد على وجود انشقاقات داخل صفوف الجيش سوف يوحي بأن النظام لم يعد يملك زمام الأمور ولا يجد التعاون والطاعة من أهم دعامة له يستمد منها الدعم. وعادة ما تكون المقاومة اللاعنفية أكثر قدرة على تحويل الولاءات بين قوات أمن النظام، في حين يرجح أن تتسبب المقاومة المسلحة في تحفيز هذه القوات على التأم صفوفها والوقوف صفاً واحداً ضد جماعات العنف. الفرضية 2 تنطوي على هذا التنبؤ.

الفرضية 2: للمقاومة اللاعنفية ميزة نسبية على المقاومة العنيفة في التحولات الولاء داخل قوات الأمن.

وبالإضافة إلى كسب التعاطف وإمكانية تكريس شرعيتها، فإن المقاومة اللاعنفية التي تتعرض للقمع العنيف قد تتلقى كذلك دعماً من جهات خارجية. وفي حين أنه يتجاوز نطاق هذه الدراسة أن نقوم بتصنيف جميع أشكال المساعدة الخارجية التي يمكن أن تقدم للمقاومة اللاعنفية، فإن الحكمة المأثورة تشير إلى أن العقوبات الدولية التي تستهدف نظاماً قمعياً ينبغي أن تقدم الدعم للمقاومة اللاعنفية. وتتوقع الفرضية 3 أن تستفيد المقاومة المدنية من الدعم الخارجي.



الفرضية 3: إن العقوبات الدولية ضد الأنظمة القمعية والدعم العلني للمقاومة يفيد المقاومة اللاعنفية وليس المقاومة العنيفة.

وأخيراً، فمن المرجح أن يكون هناك دعم خارجي للأنظمة ضد المقاومة المسلحة، حيث أن العالم يعتبرها منافساً غير شرعي للنظام القائم. وقد تتلقى الأنظمة القمعية أيضاً مساعدات من حلفائها ضد أنشطة المقاومة اللاعنفية. ويتوقع أن تؤدي هذه الديناميكيات إلى تقليل احتمال فرص النجاح هذه الأنشطة بسبب الموارد غير المتناسبة بالنظر إلى ما تحصل عليه الدولة من أموال. وتقرر الفرضية 4 هذا العامل.

الفرضية 4: الدعم الخارجي للنظام المستهدف يضر بالمقاومة العنيفة والمقاومة اللاعنفية على حد سواء.

تصميم ومنهجية البحث

هناك ثلاثة أهداف للبحث:

أولاً: تحديد أي من نوعي المقاومة - المقاومة اللاعنفية أم المقاومة العنيفة - له سجل أفضل في تحقيق أهدافه المعلنة؟

ثانياً: استكشاف المتغيرات ذات الأهمية في المساهمة في النتائج التي يحققها كل نوع من أنواع المقاومة.

ثالثاً: تحديد ما إذا كانت العوامل الهيكلية تؤثر على فشل المقاومة اللاعنفية أو نجاحها.

ولتحقيق هذه الغاية، قمنا ببناء مجموعة بيانات لنتائج صراع المقاومة اللاعنفية والعنيفة (نافكو)، والتي تتضمن بيانات مجمعة عن 323 حملة من حملات المقاومة العنيفة وغير العنيفة من عام 1900 حتى عام 2006.

ونعرف حملة المقاومة بأنها سلسلة من التكتيكات الملحوظة والمستمرة التي تقوم بها عناصر المقاومة سعياً إلى تحقيق هدف سياسي. ويمكن أن تستمر الحملة في أي مكان وتتراوح مدتها من بضعة أيام إلى أن تصل إلى سنوات. وللحملات قيادة واضحة، وغالباً ما تحمل أسماء تميزها عن أعمال الشغب العشوائية أو الأعمال الجماعية العفوية. وعادة ما تكون للحملات نقاط بداية ونهاية معروفة، فضلاً عن أحداث متميزة على مدار تاريخها. ويستند اختيارنا للحملات وتاريخ البداية والانهاء إلى عينة توافقية يتم التوصل إليها عبر مصادر متعددة.

إن وصف واحدة من الحملات بأنها "غير عنيفة" وأخرى بأنها "عنيفة" هو أمر في غاية الصعوبة. وفي كثير من الحالات، هناك حملات يمكن اعتبارها "لاعنفية" و"عنيفة" في آن واحد، وذلك بين مختلف المجموعات المتنافسة. وعلاوة على ذلك، تستخدم بعض الجماعات أساليب كل من المقاومة اللاعنفية والمقاومة العنيفة على مدار وجودها، كما هو الحال مع المؤتمر الوطني الأفريقي في جنوب أفريقيا. إن توصيف أي



حملة تقوم بها المقاومة على أنها عنيفة أو غيرعنيفة هو بمثابة تسطيح لمجموعة معقدة من أساليب المقاومة.

ولمعالجة هذه الصعوبات، وضعنا بعض معايير الإدراج لكل فئة من هذه الفئات. وقد تم في البداية جمع قائمة المعايير الخاصة بالحملات اللاعنفية من خلال مراجعة موسعة للكتابات المتوفرة حول الحركات اللاعنفية والحركات الاجتماعية. ثم قمنا بتأكيد هذه الببائات باستخدام مصادر متعددة، بما في ذلك الموسوعات ودراسات الحالة والفهارس الشاملة حول المقاومة المدنية اللاعنفية لأبريل كارتر وهوارد كلارك ومايكل راندل. وأخيراً، تم توزع الحالات على الخبراء في النزاع اللاعنفي وطُلب من هم تقييم ما إذا كانت الحالات قد تم توصيفها على النحو الملائم بأنها صراعات لا عنفية كبرى، وكذلك أي من هذه النزاعات قد تم حذفها تماماً. وقد تم استخدام نفس الطريقة عندما كان يقترح الخبراء حالات إضافية. وتشمل مجموعة البيانات الناتجة عن ذلك حملات مقاومة رئيسية تم تصنيفها بشكل مبدئي أو بشكل نهائي على أنها مقاومة لاعنفية. وصُنفت الحملات التي أرتكب فيها قدر كبير من العنف بأنها مقاومة عنيفة. وتستمد البيانات المتعلقة بالحملات العنيفة في المقام الأول من تحديتات كريستيان جليديتس في عام 2004 لقاعدة بيانات الارتباطات الحربية بشأن الحروب الداخلية، وكذلك من قائمة كاليب سيبب للعمليات الرئيسية لمكافحة التمرد من أجل الحصول على معلومات عن النزاعات بعد عام 2002.

أما وحدة التحليل فهي السنة القطرية التي وصلت فيها الحملة ذروتها. وتُعد ملاحظة الحملة هي السنة القطرية التي تشتمل على "ذروة" الحملة. وفي العديد من الحالات، استمرت الحملة لمدة عام واحد فقط، ولذلك فإن سنة الذروة هنا واضحة. وفي حالات أخرى، استمرت بعض الحملات سنوات عديدة، وفي هذه الحالة يتم تحديد ذروة الحملة بمعيار 1:

(1) السنة التي شارك فيها معظم الأعضاء في الحملة؛

أو معيار 2:

(2) في حالة عدم وجود معلومات العضوية، يتم تحديد الذروة على أنها السنة التي انتهت فيها الحملة بسبب قمعها، أو تشتيتها، أو نجاحها.

ويتم تحديد نتائج هذه الحملات على أنها "نجاح" أو "نجاح محدود" أو "فشل". ويجب أن تكون الحملة قد استوفت معيارين لكي يتم تصنيف الحالة "نجاحاً":

(1) أن هدفه المعلن قد وقع في غضون فترة معقولة (سنتين) من نهاية الحملة؛

(2) أن يكون للحملة أثر ملموس على النتيجة.

ويحدث "نجاح محدود" عندما تحصل الحملة على تنازلات كبيرة (مثل الاستقلال الذاتي المحدود أو تقاسم السلطة المحلية أو تغيير في القيادة دون عقد انتخابات، وذلك في حالة الدكتاتورية على الرغم من أن



الأهداف المعلنة لم تتحقق بالكامل (أي حدوث استقلال أو تغيير للنظام من خلال انتخابات حرة ونزيهة. ويتم تصنيف الحملة على أنها حالة "فشل" إذا لم تحقق أهدافها أو لم تحصل على تنازلات كبيرة. ولاختبار الفرضيات الأربعة السابقة، قمنا بجمع بيانات عن متغيرات مستقلة متعددة. وأنشأنا متغيراً وهمياً لعنف النظام، وهو متغير ثنائي يحدد ما إذا كان النظام يستخدم العنف للقضاء على الحملة. ونحن ندعي بأنه من المرجح أن تحدث نتائج عكسية عندما يقوم النظام بقمع عنيف لحملة للمقاومة اللاعنفية، كنتيجة للغضب المحلي والدولي الذي ينجم عن هذا النشاط. ولذلك، يكون لقمع النظام أثر إيجابي على احتمالات النجاح لحملات المقاومة اللاعنفية ويقلل من فرص النجاح بالنسبة للحملات المقاومة العنيفة.

وقد أنشأنا متغيراً مزدوجاً آخر يحدد الانشقاقات بين قوات الأمن في النظام. ولا يشمل هذا المقياس لا يحدد الانشقاقات الفردية الروتينية، بل يُعنى بالحالات المنهجية واسعة النطاق من الامتناع عن تنفيذ أوامر النظام. وتعتبر انشقاقات الأمن مقياساً صارماً لتحويل الولاء داخل النظام، ولا تحتسب تحولات الولاء عند موظفي الخدمة المدنية أو البيروقراطيين. ويشمل هذا المعيار الصارم عمليات الانقسام التي تحدث حتى نهاية الحملة، ونتوقع أن يكون لها تأثير إيجابي على احتمال نجاح الحملة.

المتغيرات المستقلة التالية هي درجة الدعم الخارجي لحملة المقاومة وللنظام الخصم. ويمكن حساب الحصول على الدعم الخارجي لحملة المقاومة من خلال متغيرين منفصلين: رعاية دولة أجنبية للحملة، والعقوبات الدولية المفروضة على النظام. لذلك، أدرجنا متغيراً يشير إلى ما إذا كانت الحملة قد تلقت مساعدات مادية علنية (عسكرية أو اقتصادية) من دول أخرى لمحاربة النظام؛ ومتغير آخر يشير إلى ما إذا كان النظام هدفاً للجزاءات الدولية، وعلى وجه التحديد فيما يتعلق بسلوكه تجاه حركة المقاومة. بالإضافة إلى ذلك، أنشأنا متغيراً مزدوجاً يشير إلى ما إذا كان النظام قد تلقى مساعدة عسكرية علنية من دولة خارجية لمحاربة الحملة.

وأخيراً، قمنا بتضمين عدة متغيرات تحكم. وقد جادل بعض الباحثين بأن الأنظمة الديمقراطية ينبغي أن يكون لها قدر أكبر من التسامح مع المعارضة، وكذلك الابتعاد بشكل أكبر عن استخدام العنف من أجل القضاء على المعارضة المحلية. وبالتالي، يكون كلا النوعين من المقاومة العنيفة واللاعنفية أكثر فاعلية ضد أهداف في الدول الديمقراطية عنها ضد أهداف في الدول الاستبدادية. ولتقييم هذه التأثيرات، استخدمنا نتائج تم تسجيلها قبل عام واحد من نهاية الحملة. وبعد ذلك، تم حساب فترة النزاع المسجلة في أيام، لأن المدة قد تؤثر على نتائج الحملة. كما تم تضمين متغيرات وهمية (دمى) للحرب الباردة (1949-1991) وما بعد الحرب الباردة (1992-2006).



النتائج التجريبية

ولتقييم آثار كل متغير مستقل على احتمالية نجاح الحملة، استخدمنا نموذج "الانحدار اللوجستي متعدد الحدود"، والذي يقارن النتائج المحتملة التي تؤدي إليها المتغيرات المستقلة المختلفة وتشمل: "النجاح" أو "النجاح المحدود" أو "الفشل". وتُنظر الفرضيات المذكورة آنفاً لآثار نوع المقاومة الأساسي الذي صنفت عليه الحملة، والعنف الموجه نحو الحملة، والعقوبات الدولية للنظام، والدعم الدولي للحملة، ودعم الدول الأجنبية للنظام المستهدف في حال احتمالية نجاح الحملة.

وبين الجدول رقم 1 آثار نوع المقاومة على نتائج الحملات في الحالات التي كان رد فعل النظام المستهدف يتصف بالعنف. وتعطينا النتائج في الجدول 1 عدة ملاحظات مثيرة للاهتمام:

أولاً، في مواجهة عمليات القمع التي تشنها النظام، فإن احتمالية تفوق الحملات اللاعنفية في تحقيق النجاح الكامل على الحملات العنيفة، والتي تعرضت أيضاً لقمع النظام، تبلغ ستة أضعافها. كما أن احتمالية تقديم الأنظمة القمعية تنازلات محدودة للحملات اللاعنفية تتفوق بحوالي اثني عشر ضعفاً عنها في الحملات العنيفة. وتدعم هذه النتائج الفرضية 1.

ثانياً، الانشقاقات تمثل أكثر من أربعة أضعاف فرص نجاح الحملة، مما يعطي مبرراً لمزيد من الدراسة للفرضية 2.

ثالثاً، على الرغم من أن الحملات التي تتلقى دعماً من دول أجنبية تزيد من احتمالية نجاحها ضد خصمها القمعي بأكثر من ثلاثة أضعاف، إلا أن العقوبات الدولية ليس لها تأثير يذكر على نتائج هذه الحملات. ولذلك فإن الفرضية 3 تتلقى دعماً جزئياً في هذا السياق. ولأن الدعم الخارجي للنظام المستهدف لا أهمية له، فليس هناك ما يدعم الفرضية 4. وكما هو متوقع، فإن للدولة المستهدفة تأثير إيجابي على احتمالية نجاح الحملة. ولا تؤثر مدة الحملة على فرص النجاح الكامل، إلا أن الحملات الأطول زادت من فرص النجاح المحدود. فالحملات التي وقعت منذ الحرب الباردة كانت أكثر نجاحاً من الحملات التي وقعت قبل الحرب الباردة – ربما بسبب تأثيرات التعلم بين المقاومين.

لاختبار الفرضية 2 بعناية أكبر، استخدمنا نموذج الانحدار اللوجستي المتعدد الحدود لتقدير تأثيرات أساليب المقاومة اللاعنفية على احتمالية وقوع الانشقاقات بين قوات الأمن. ويدل الجدول الثاني على أن أساليب المقاومة اللاعنفية تؤثر تأثيراً ضعيفاً على انشقاقات قوات الأمن، على عكس توقعاتنا. ولا يمكن أن تشكل الإجراءات الصارمة لتحولات ولاء قوات الأمن بديلة للتغيير، مثل تحولات الولاء لموظفي الخدمة المدنية أو البيروقراطيين. وقد تحدثت هذه التحولات في الولاء عندما لا يحدث انشقاق في قوات الأمن، كما هو الحال في العديد من ثورات 1989 في أوروبا. ومع ذلك، حدثت حالات انشقاق في الحملات العنيفة الناجحة بلغت نحو 32 في المائة، وفي الحملات الناجحة للمقاومة غير العنيفة بلغت النسبة 52 في المائة.



الجدول 1. تأثيرات نوع المقاومة على نتائج الحملة في حالات وقوع إجراءات عنيفة من النظام

م	العنصر	نجاح	نجاح محدود
01	استخدام المقاومة اللاعنفية	6.39	11.78
02	الانشقاقات في صفوف القوة الأمنية	4.44	1.05
03	دعم دولة أجنبية للنظام الهدف	0.80-	1.10
04	العقوبات الدولية ضد النظام	1.32	0.60
05	الدعم العلني من دولة أجنبية للحملة	3.36	1.76
06	النظام المستهدف	1.07	1.01
07	المدة	1.00	1.47
08	الحرب الباردة	2.97	1.25
09	ما بعد الحرب الباردة	6.10	7.88

ملاحظة: تضاف معاملات نسبة المخاطر النسبية لسهولة التفسير، حيث تتعلق المعاملات بفشل الحملة. ويتم تطبيق اختبارات هوسمان وسمال-هسيان.

وأخيراً، لتحديد المتغيرات الأكثر أهمية بالنسبة للمقاومة اللاعنفية والعنفية، قمنا بتصنيف آثارها حسب نوع الحملة. ويبين الجدول 3 النتائج.

أولاً، تؤيد النتائج للفرضية 1 إلا إن العنف الذي تمارسه الأنظمة ضد حملات المقاومة ليس له أثر إحصائي على نتائجها. وعلى الرغم من أن الحملات اللاعنفية أو العنيفة لا تستفيد من القمع، فإن الجدول 1 يشير إلى أن هناك احتمالية أكبر أن تحقق الحملات اللاعنفية النجاح في مواجهة عنف النظام عن الحملات العنيفة.

الجدول 2. آثار نوع المقاومة على احتمال وجود انشقاقات كبيرة في قوات الأمن

م	العنصر	الانشقاقات الرئيسية في قوات الأمن
01	استخدام اساليب المقاومة اللاعنفية	0.41 (0.28)
02	النظام المستهدف	0.00 (0.02)



0.00 (0.31)	دعم دولة أجنبية للنظام الهدف	03
0.66 (0.42)	العقوبات الدولية ضد النظام	04
0.30 (0.35)	الحرب الباردة	05
0.19 (0.48)	ما بعد الحرب الباردة	06
1.48 (0.29)	م. الثبات	07
* وضعت الأخطاء قياسية القوية بين قوسين		

ثانياً، الأرقام تؤيد الفرضية الثانية، حيث إن انشقاقات قوات الأمن تجعل احتمالية نجاح الحملات اللاعنافية تتفوق بستة أضعاف عن الحملات العنافية التي لا تحدث فيها حالات انشقاق. أما بالنسبة للحملات العنيفة، فإن مدى تأثير انشقاقات قوات الأمن على نتائج الحملة يكاد لا يذكر.

ثالثاً، تدعم الأرقام بنسبة ضعيفة القليل من الدعم الفرضية 3. إن دعم الدولة الخارجي العلني لحملة ما ليس له تأثير على نجاح الحملات اللاعنافية. أما بالنسبة للحملات العنيفة، فهي تضاعف تقريبا فرص نجاحها (53). ونتائجنا متشابهة فيما يتعلق بالجزءات الدولية، التي لا تؤثر على احتمال نجاح الحملة اللاعنافية. إنهم يزدون أكثر من ضعف احتمال أن يحقق الصراع العنيف أهدافه. رابعاً، الفرضية 4 لا تتلقى أي دعم. فالمساعدات المباشرة لنظام مستهدف لا تضر بالحملات اللاعنافية أو العنيفة

الجدول 3. آثار عنف النظام، وانشقاقات قوات الأمن، وتلقي دعم من دولة أجنبية على نتائج الحملة

م	العنصر	المقاومة اللاعنافية		المقاومة المسلحة	
		نجاح	نجاح محدود	نجاح	نجاح محدود
01	عنف النظام	0.39	0.90	0.71	0.50
02	انشقاقات قوة الامن	64.51	2.63	2.10	1.34
03	دعم الدولة الخارجية للهدف	1.31	1.86	0.99	0.86
04	دعم الدولة الخارجية للحملة	0.19	0.10	2.81	1.53



0.39	2.56	0.43	0.31	العقوبات الدولية ضد الدولة	05
0.97	1.07	1.17	1.23	سياسة الاستهداف	06
2.03	1.07	0.70	0.51	المدة	07
1.19	2.91	0.02	0.03	الحرب الباردة	08
8.05	4.09	0.13	0.16	ما بعد الحرب الباردة	09

ملاحظة: تضاف معاملات نسبة المخاطر النسبية لسهولة التفسير، حيث تتعلق المعاملات بفشل الحملة. ويتم تطبيق اختبارات هوسمان وسمال-هسيانو.

وهناك تفسير محتمل لهذه الاختلافات هو أن الدعم الخارجي للحملة اللاعنفية - سواء بشكل علني من خلال الدعم المادي من دولة ما أو من خلال العقوبات الدولية على النظام - يمكن أن يقوض الجهود المبذولة لتعبئة الدعم الشعبي المحلي، حيث يعتمد نشطاء الحملة بشكل كبير جدا على الدعم الخارجي بدلا من الدعم المحلي وبالتالي تفقد قاعدتها الشعبية. كما أن تلقي المساعدة الأجنبية المباشرة قد يساهم أيضا في نزع الشرعية عن الحركة المحلية غير العنيفة. وهناك تفسير آخر محتمل هو أن العقوبات الدولية على الأنظمة يمكن أن تقلل من الموارد المتاحة للناشطين في الحملة - والتي يمكن أن تشمل أعدادا هائلة من السكان المدنيين - مما يجبرهم على إعادة توجيه تكتيكاتهم للتعويض. وقد تكون الحملات العنيفة أقل تأثرا بالعقوبات الدولية، حيث تستطيع استخراج مواردها بالقوة من الأراضي الخاضعة لها. وعلاوة على ذلك، فإن الحملات المسلحة لا تعتمد مثل الحملات اللاعنفية على المشاركة النشطة للسكان على نطاق واسع. وهكذا، فإن الدعم الخارجي للحركات اللاعنفية قد يؤثر عليها سلباً ويؤدي إلى نزع شرعيتها أكثر مما يفعل مع حركات المقاومة المسلحة..

يكشف تحليل متغيرات التحكم عن بعض النتائج المثيرة للاهتمام أيضا، ويتمثل ذلك في: أولاً: تؤثر الدولة المستهدفة تأثيرا متغيرا على نتائج الحملة. فزيادة وحدة واحدة في نتائج النظام يزيد من فرص نجاح حملة غير عنيفة بنسبة 23 في المائة وحملة عنيفة بنسبة 7 في المائة تقريبا. وتتفق هذه النتيجة مع الكتابات حول التكاليف المحلية للحرب، التي تقول بأن لدى الأنظمة الديمقراطية حساسية كبيرة تجاه المطالب الأساسية.

ثانياً: كلما استمرت الحملة لفترة أطول، كلما قل احتمال أن تحقق المقاومة نجاحا كاملا. وينطبق ذلك بوجه خاص على الحملات اللاعنفية، على الرغم من أن الآثار الموضوعية لذلك ليست كبيرة. وتزيد احتمالات أن تحقق الحملات العنيفة نجاحا جزئيا كلما استمر الصراع، ولكن إطالة المدة لا يؤثر سلباً على فرص تحقيقها للنجاح.



ثالثاً: كانت فرص نجاح حملات المقاومة اللاعنفية التي وقعت خلال الحرب الباردة أقل من تلك التي وقعت قبل أو بعد الحرب الباردة. وعلى العكس من ذلك، ازدادت فاعلية الحملات العنيفة ضد خصومها خلال الحرب الباردة وبعدها.

وباختصار، فإن فرص نجاح حملات المقاومة اللاعنفية في مواجهة قمع الأنظمة من حملات المقاومة العنيفة. ويبدو أن الحملات اللاعنفية تستفيد أكثر من الضغوط المحلية (أي الانشقاقات)، في حين أن الحملات العنيفة تستفيد أكثر من الضغوط الخارجية (أي العقوبات على الأنظمة وتلقي المساعدات المقدمة من جهات أجنبية). وفي حين أن متغير الانشقاقات يرتبط دائماً إيجابياً باحتمال نجاح الحملة، فإن من الضروري إجراء مزيد من التحليل لتحديد ما إذا كانت أساليب المقاومة اللاعنفية أكثر احتمالاً من الطرق العنيفة لإحداث عصيان مدني واسع النطاق، على أنه بالتأكيد يختلف عن الانشقاقات التي تحدث وسط قوات الأمن. غير أن هذه النتائج مقيدة بتصميم البحث، مما يمنع من تأسيس نطاق للسببية بسبب عدم مراعاة البعد الزمني. وكذلك فإن متغيراتها هي في معظمها فتوية، مع التغاضي عن الحساسية تجاه درجات مختلفة من القمع، والانشقاقات، والدعم الشامل. ولذلك سوف نستكشف هذه القضايا بشكل أكبر من خلال التحليل النوعي عن طريق دراسات الحالة.

دراسات الحالة

ولإزالة العلاقة السببية بين نوع المقاومة ومستوى الفاعلية، درسنا ثلاث حالات استخدمت فيها كل من المقاومة اللاعنفية والمقاومة العنيفة في جنوب شرق آسيا، وهي الفلبين وبورما وتيمور الشرقية، وقد أختيرت هذه الحالات الثلاث لعدة أسباب:

أولاً: اخترنا حالتين مناهضتين للنظام (الفلبين وبورما) وحملة ضد الاحتلال الأجنبي (تيمور الشرقية) لإبراز التباين في أهداف الحملات.

ثانياً: تمثل هذه الحالات الحملات اللاعنفية الناجحة والفاشلة.

ثالثاً: تم اختيار الحالة بناءً على التصميم الأكثر تشابهاً لدراسة الحالة، حيث تقارن في كل حالة الحملات في نفس المنطقة وخلال الفترة نفسها.

رابعاً: لم تتلق أي من الحملات التي تم فحصها مساعدات مادية خارجية مقدمة من دولة راعية. وقد سمح لنا ذلك أن نعتبر هذا العامل ثابتاً ودراسة المتغيرات الأخرى كل على حدة.

ويخدم هذا الأسلوب المقارن عدة أغراض:

أولاً، يوفر طريقة صارمة لاختيار الحالات من أجل اختبار النظرية وذلك لتجنب الانتقادات بالتحيز في الانتقاء، لأن كلا من حالات التوقع (نجاح الحملة) والانحراف (فشل الحملة) يتم مقارنتها.



ثانياً، يساعد أسلوب المقارنة على تحسين النماذج النظرية، بالنظر إلى أن ملاحظات الانحراف (الفشل) تتطلب بشدة مزيداً من التوضيح. ويشمل التحليل المتداخل اختيار حالات النجاح للمقاومة اللاعنافية (الفلبين وتيمور الشرقية) والحالات المنحرفة لفشل الحملات اللاعنافية (بورما). ويمكن للتحليل المتعمق لحالات الانحراف (الفشل) أن يكشف عما إذا كانت المتغيرات في مجموعة البيانات تتطلب مزيداً من الحساسية، وعما إذا كانت هناك حاجة للمتغيرات المستبعدة لتفسير مزيد من الاختلاف في النتائج.

1- تيمور الشرقية (1988-1999)

كان طريق تيمور الشرقية - الواقعة في الأرخبيل الإندونيسي - للوصول إلى استقلال الدولة بعد مرور ثلاثين عاماً على غزو إندونيسيا وضمها لها في عام 1975 - كان طريقها قاس ودموي للغاية. فقد كانت المستعمرة البرتغالية السابقة الغنية بالأخشاب والغاز الطبيعي في مياها الإقليمية قد فشلت في إنهاء حقبة الاستعمار بنجاح، قبل أن يأمر الرئيس الإندونيسي سوهارتو بقصف جوي واسع النطاق وغزو بري لتيمور الشرقية في نوفمبر 1975. وبرر سوهارتو الغزو بزعم أن المجموعة القومية اليسارية التي أعلنت استقلال تيمور الشرقية قبل شهر واحد من ذلك، وهي الجبهة الثورية لاستقلال تيمور الشرقية (المعروفة اختصاراً باسمها البرتغالي فريتيلين) تمثل تهديداً شديداً لسيوعيا للمنطقة. واستغلت المخابرات الإندونيسية الانقسامات في تيمور الشرقية وساعدت على إثارة حرب أهلية بين الفصائل التيمورية. ووقع زعماء من الاتحاد الديمقراطي التيموري والرابطة الديمقراطية الشعبية التيمورية، المناوئين لجبهة فريتيلين التي لم تكن تحظى بتأييد شعبي كبير، اتفاقاً مع الحكومة الإندونيسية يطالب بضم تيمور الشرقية إلى إندونيسيا. وقد أعلن نظام سوهارتو إعلان "باليبو" لإضفاء الشرعية على غزو تيمور الشرقية وضمها لإندونيسيا، مما أسفر عن مقتل ما يقرب من ثلث السكان الأصليين.

وعلى الرغم من قرارات مجلس الأمن الدولي التي أدانت الإجراءات الإندونيسية، إلا أنها افتقدت إلى عامل التنفيذ، وتعاملت الحكومات الغربية مع ضم تيمور الشرقية كأمر واقع. وفي الوقت نفسه، أقامت إندونيسيا حكومة دمية في ديلي يسيطر عليها الجيش الإندونيسي والفصائل التيمورية الشرقية التي عارضت جبهة فريتيلين. وقدمت لأكثر من 100 000 مسلم إندونيسي حوافز مالية لاستيطان تيمور الشرقية، التي كان يشكل الكاثوليك الأغلبية الساحقة من سكانها، وتعرضت الجزيرة لسيطرة احتلال عسكري أجنبي وحشي. وكانت التغطية الصحفية الدولية للحالة في تيمور الشرقية تقوم على رواية الدولة.

وقد اتخذت المقاومة المبكرة للاحتلال الإندونيسي شكل حرب تقليدية وحرب عصابات بقيادة الجناح المسلح لجبهة فريتيلين، وهي القوات المسلحة للتحريض الوطني لتيمور الشرقية (المعروفة بالاسم البرتغالي فالانتيل). وباستخدام الأسلحة التي خلفتها القوات البرتغالية، شنت قوات فالانتيل كفاحاً مسلحاً من منطقة الغابة الجبلية في تيمور الشرقية. وعلى الرغم من بعض النجاحات المبكرة، فبحلول عام 1980، كانت حملة



إندونيسيا الوحشية لمكافحة التمرد قد دمرت المقاومة المسلحة مع ما يقرب من ثلث سكان تيمور الشرقية.. ثم حدث تحول كبير بعد ذلك للمقاومة في تيمور الشرقية.

وكان زعيم التحول آنذاك هو كاي زانانا غوسماو وهو أحد قادة جبهة فالانتيل الذين بقوا على قيد الحياة. جاب غوسماو أنحاء الجزيرة سيرا على الأقدام للقاء العديد من المجموعات وتقييم إمكانات المقاومة للسكان. أقتنع أسقف كاثوليكي يحظى باحترام كبيراً غوسماو بالتخلي عن الميول الشيوعية الماركسية لحركة التحرر الوطني من أجل تأمين دعم الكنيسة والحكومات الغربية لها. وبالفعل تنحى غوسماو عن رئاسة جبهة فريتيلين وأسس جبهة مقاومة غير حزبية جديدة، عرفت باسم المجلس الوطني لمقاومة موبير. كان المجلس الوطني يتألف من ثلاث ركائز: جبهة مسلحة، وجبهة دبلوماسية، وجبهة سرية. وكان القصد من الطابع غير الحزبي لمنظمة المقاومة الجديدة هو جعلها تستوعب الجميع قدر المستطاع.

وعلى الرغم من أن الجبهة السرية كان من المتوخى أصلاً أن تكون شبكة دعم للحركة المسلحة، إلا أن أدوارها في على أرض الواقع تبدلت وأصبحت الجبهة السرية هي القوة الدافعة وراء المقاومة الساعية للاستقلال. وكانت الجبهة السرية - والتي تعد ثمرة لحركة طلاب فريتيلين التي شكلت خلال السبعينات - قد خططت وقادت سلسلة من الحملات اللاعنفية داخل تيمور الشرقية، وإندونيسيا، والعواصم الأجنبية ابتداءً من عام 1988. وكان للجبهة السرية فروع داخل تيمور الشرقية وإندونيسيا - فقد كانت أعداد كبيرة من شباب تيمور الشرقية قد التحقت بالجامعات الإندونيسية - مما مكنها من تطوير شبكة لامركزية كبيرة من النشطاء الذين اعتمدوا على حملات تثقيفية واحتجاجات غير عنيفة لزيادة الوعي بالوضع في تيمور.

وحدث أول احتجاج كبير في نوفمبر 1988، عندما تمت دعوة البابا يوحنا بولس الثاني من الرئيس سوهارتو لزيارة ديلى - وهو عمل يهدف إلى إعطاء مزيد من الشرعية للضم القسري للجزيرة. وخلال التجمع الذي حضره البابا والآلاف، هرعته مجموعة من الشباب التيموريون وصعدت إلى المذبح، ثم بدأوا يرددون شعارات مؤيدة للاستقلال وأطلقوا لافتات تدعو إلى مغادرة القوات الإندونيسية. وتسببت المظاهرة التي غطتها وسائل الإعلام في إحراج إندونيسيا وأظهرت وجه المعارضة التيمورية الشرقية للعالم الخارجي، وساعدت في تخفيض مستويات الخوف بين التيموريين الشرقيين. وتم تنظيم المزيد من الاحتجاجات اللاعنفية بالتزامن مع زيارات المسؤولين الأجانب البارزين، بما في ذلك مظاهرة كبيرة خلال زيارة السفير الأمريكي لديلى في عام 1990، وتهريب صحفي أسترالي لمقابلة غوسماو في أدغال تيمور الشرقية.

بيد أن نقطة التحول الرئيسية لحركة استقلال تيمور الشرقية كانت عبارة عن مذبح! ففي 12 نوفمبر 1991، فتحت القوات الإندونيسية النار على حشد من التيموريين الشرقيين الذين كانوا يسيرون في مسيرة جنازة سلمية، مما أسفر عن مقتل أكثر من 200 شخص. وقام مصور بريطاني بتصوير المذبح، وقدم الصحفيون الغربيون الحاضرين شهاداتهم كشهود عيان بالإضافة إلى الصور التي التقطوها. وذاعت أخبار المذبح بسرعة في جميع أنحاء العالم، مما أثار غضباً دولياً ودفعت التيموريين الشرقيين إلى إعادة



التفكير في استراتيجيتهم. ووفقا لما ذكره أحد قادة تيمور الشرقية، "بعد مذبحه ديلي، توصلنا إلى فهم مفاده أن للتيموريين الشرقيين والإندونيسيين نفس العدو، وهو الجيش الإندونيسي ودكتاتورية سوهارتو. كنا بحاجة إلى كسب الإندونيسيين إلى جانب نضالنا لأنه كان نضالهم أيضا".

وفي عام 1996، مُنحت جائزة نوبل للسلام للزعيم الكنيسة الكاثوليكية في تيمور الشرقية، المطران كارلوس بيلو، وزعيم الجبهة الدبلوماسية للمجلس الوطني للمقاومة، خوسيه راموس -هورتا، لجهودهما الرامية إلى التوصل إلى نهاية سلمية للاحتلال الإندونيسي. وبعد استلام الجائزة، دعا بيلو وراموس -هورتا المجتمع الدولي إلى دعم إجراء استفتاء بشأن مستقبل تيمور الشرقية السياسي.

وبعد سقوط سوهارتو في عام 1998 بعد نضال غير عنيف إلى حد كبير، سرعان ما قدم الزعيم الإندونيسي الجديد ب. ج. حبيبي سلسلة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية الرامية إلى استعادة الاستقرار والمصادقية الدولية لإندونيسيا. وكانت هناك ضغوط دولية هائلة على حبيبي لحل قضية تيمور الشرقية، التي أصبحت تمثل حرجا دبلوماسيا وضغطا على اقتصاد إندونيسيا. وفي يونيو 1998، عرض حبيبي الحكم الذاتي الخاص لتيمور الشرقية مقابل الاعتراف بسيادة إندونيسيا على تيمور الشرقية. ولكن عقب المظاهرات الضخمة التي قام بها التيموريون الشرقيون والمزيد من الضغوط الدولية، أعلن حبيبي أن الاستقلال خيار مطروح إذا رفض سكان تيمور الشرقية الحكم الذاتي. وفي 5 مايو 1999 وقّعت اندونيسيا والبرتغال والأمم المتحدة اتفاقية ثلاثية تدعو إلى إجراء استفتاء تحت إشراف الأمم المتحدة حول الوضع النهائي لتيمور الشرقية. وخلال الاستفتاء، صوت ما يقرب من 80 في المائة من التيموريين الشرقيين لصالح الاستقلال. ثم شنت الميليشيات المدعومة من الحكومة الإندونيسية حملة أرض محروقة في البلاد أدت إلى دمار شامل بالجزيرة وتشريد للسكان. وخلال هذا العنف بعد الاستفتاء، دعا جوسماو متمردي فالانتيل إلى البقاء داخل مخيماتهم وعدم استخدام القوة العسكرية. وقد دافع غوسماو في وقت لاحق عن هذا القرار قائلا: "لم نكن نريد أن ننتقل إلى لعبتهم لتحويل أعمال العنف إلى حرب أهلية..." وفي 14 سبتمبر 2000، صوت مجلس الأمن بالإجماع على تفويض قوة دولية بقيادة أستراليا للذهاب إلى تيمور الشرقية. وبعد شهر واحد، أنشئت إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. وبعد فترة انتقالية مدتها سنتان، أصبحت تيمور الشرقية أحدث دولة مستقلة في العالم في مايو 2002.

تيمور الشرقية: العوامل الدولية

بعد مذبحه ديلي، اعتمدت الحركة المؤيدة للاستقلال استراتيجية مزدوجة من "النزعة الإندونيسية" و "التدويل". وبتبني كلتا الاستراتيجيتين كان الاعتماد منصبا على المقاومة اللاعنفية. وكان الهدف من النزعة الإندونيسية هو تحريك النضال بشكل أقرب إلى قلب أرض الخصم من خلال التواصل مع المفكرين الإندونيسيين وقادة المعارضة السياسية والناشطين في مجال حقوق الإنسان. تعلم ناشطون من تيمور



الشرقية اللغة الإندونيسية، واستخدموا النظام القانوني في إندونيسيا، ودرسوا في مدارسها وجامعاتها، واستشهدوا بنصوص من دستورها وفكرها، وتلقوا دعماً مالياً من المنظمات غير الحكومية الإندونيسية، واحتجوا كذلك في شوارعها. وتم تأسيس منظمات جديدة لتعزيز التعاون بين الإندونيسيين والتموريين الشرقيين والناشطين الدوليين؛ حيث قامت هذه المنظمات باحتجاجات مشتركة. وناقش زعماء الجبهة السرية داخل إندونيسيا القيمة الاستراتيجية لاستخدام العنف، وقرروا في نهاية المطاف الوقوف ضده. أما "التدويل" فكان ينطوي على استهداف المؤسسات المتعددة الأطراف والحكومات الأجنبية التي تساعد معوناتها على إبقاء نظام سوهارتو واقفاً على قدميه. وكان التكتيك اللاعنفي الأكثر تأثيراً والذي استخدم للنهوض بهذه الاستراتيجية هو ما أشار إليه التيموريون بـ "قفز السياج". وهو القفز فوق أسوار السفارات الغربية في جاكارتا والانخراط في اعتصامات غير عنيفة، مع نشر معلومات عن انتهاكات حقوق الإنسان داخل تيمور الشرقية. وفي عام 1994، وخلال قمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ الكبرى في جاكارتا، قام تسعة وعشرون متظاهراً من إندونيسيا وتيمور الشرقية بتسلق جدران السفارة الأمريكية ورفضوا المغادرة لمدة اثني عشر يوماً. وقد اجتذب هذا العمل المؤثر وسائل الإعلام وأخرج الحكومة الإندونيسية.

وقد اتخذ العمل اللاعنفي المباشر لدعم استقلال تيمور الشرقية طابعاً عابراً للحدود الوطنية. ففي الولايات المتحدة، نجحت شبكة العمل في تيمور الشرقية - وهي شبكة من منظمات حقوق الإنسان والجماعات الدينية وغيرها من المنظمات الشعبية التي أنشئت بعد مذبحة ديالي - في الضغط على الحكومة الأمريكية لوقف تزويد إندونيسيا بالمساعدات وتدريب العسكريين حتى تُنهي انتهاكات حقوق الإنسان وتسمح بحق تقرير المصير هناك. وفي عام 1992، أصدر الكونجرس الأمريكي قراراً يقضي بتخفيض تمويل التدريب العسكري لإندونيسيا، على الرغم من الجهود القوية التي بذلتها الشركات الحليفة لجاكارتا من أجل عرقلة القرار. وقد منعت وزارة الخارجية الأمريكية إمداد إندونيسيا بطائرات من طراز اف - 5، وفي عام 1994 أصدر الكونجرس قانوناً يحظر بيع الأسلحة الصغيرة لإندونيسيا. وعلى الرغم من أن البيت الأبيض في عهد كلينتون واصل بيع الأسلحة إلى إندونيسيا (ولمدة من الزمن أعادت تدريب العسكريين)، فإن الضغط الشعبي المستمر جعل تيمور الشرقية قضية مركزية في العلاقات الأمريكية - الإندونيسية.

على الرغم من المذابح والعديد من انتهاكات حقوق الإنسان التي قامت بها الدولة، فإن حملة فالانتيل العنيفة فشلت في اجتذاب تعاطف المجتمع الدولي. وعلى النقيض من ذلك، تمكنت حملة المقاومة اللاعنفية، التي اعتمدت على إجراءات شعبية منظورة، من الحصول على التعاطف الكافي من المجتمع الدولي لفرض عقوبات على الحكومة الإندونيسية.



تيمور الشرقية: العوامل المحلية

أدت الحملة العنيفة داخل تيمور الشرقية إلى انتشار شكوك وعداءات واسعة النطاق داخل قوات الأمن الإندونيسية. وتكشف وثائق عسكرية غير مصنفة أن قوات الاحتلال الإندونيسية كانت متفائلة بشكل ملحوظ بشأن إمكانية الانتصار في تيمور الشرقية، في حين أن هذه القوات اندهشت فيما بعد لانخراط سكان تيمور الشرقية في حرب العصابات. وكانت أساليب الحكومة الإندونيسية العشوائية والقمعية في مكافحة التمرد بعد ذلك وحشية للغاية، مما أدى إلى دعم ضمني للمسلحين بين السكان المحليين. غير أن المقاومة المسلحة لم تتمكن أبدا من تجنيد أكثر من 1500 مقاتل نشط. ولم تؤد أعمالهم الانتقامية العنيفة ضد قوات الأمن إلا إلى تعزيز عزم الجيش الإندونيسي على إبادتهم وصعدت من وتيرة الصراع.

وعلى العكس من ذلك، أدت الحملة اللاعنافية إلى بعض التحولات في الولاءات. قاد الطلاب الإندونيسيون جهود التعبئة الجماهيرية التي أدت في نهاية المطاف إلى تحول في الولاء بين نخبة رجال الأعمال وأفراد قوات الأمن. فقد فقدت النخب التجارية، التي كانت لاتزال تعاني من الأزمة الاقتصادية، حماسها للاستمرار في الاحتلال، وخاصة بعد تزايد الضغوط الدولية للتخلي عنه. وفي داخل الجيش الإندونيسي، ظهرت انقسامات بين كبار السن من أفراد الضباط، الذين كانوا يستفيدون من صفقات تجارية مربحة وترقيات في تيمور الشرقية من جهة، والضباط الأصغر سناً، الذين كانوا يدعون إلى إجراء إصلاحات من جهة أخرى. واعترف الضباط الأصغر سناً بأن محاولة إندونيسيا كسب القلوب والعقول في تيمور الشرقية قد فشلت إلى حد كبير. وأوضح القائد العسكري التيموري الشرقي تاور ماتان روك أنه كلما كان يتم أسر جنود إندونيسيين، كانوا بتعمدون معاملتهم معاملة جيدة وأحياناً كانوا يطلقون سراحهم للعودة إلى عائلاتهم في إندونيسيا. كما رفضت القيادة الساعية للاستقلال عمداً قبول الدعم من حركة أتشيه الحرة التي كانت تدعو إلى الإطاحة بالحكومة الإندونيسية بالقوة. وعندما انخفض مستوى الثقة الشعبية في حكومة سوهارتو، دعا القادة العسكريون الإندونيسيون الرئيس إلى استقالة الرئيس.

بعد فترة وجيزة من حصول بيلو وراموس -هورتا على جائزة نوبل للسلام، اتحدت الفصائل التيمورية الشرقية التي كانت منضوية سابقاً تحت 'فالانتيل' في إطار منظمة جديدة مؤيدة للاستقلال، هي المجلس الوطني للمقاومة التيمورية. وقد أتاحت هذه الخطوة الحاسمة لأبناء تيمور الشرقية أن يقدموا جبهة موحدة إلى الحكومة الإندونيسية والمجتمع الدولي. وكذلك مهدت الأزمة الاقتصادية الآسيوية في عام 1997 للتعبئة الجماهيرية داخل إندونيسيا، والتي أجبرت الرئيس سوهارتو على الاستقالة في مايو 1998. وقد كان نشطاء تيمور الشرقية المؤيدون للاستقلال يتظاهرون إلى جانب نشطاء المعارضة الإندونيسية للمطالبة بوضع حد للديكتاتورية العسكرية الفاسدة لسوهارتو. وبينما أدت حملات التمرد العنيفة في تيمور الشرقية إلى أن يبلغ عدد المقاتلين 1500 مقاتل فقط كحد أقصى، أنشأت المقاومة اللاعنافية تحالفات شاملة مع عشرات



الآلاف من المشاركين. وأدى الجمع بين الضغط الدولي والمحلي الناجم عن جهود المقاومة اللاعنفية ضد الاحتلال إلى إجبار الحكومة الإندونيسية على الانسحاب من تيمور الشرقية.

2- الفلبين (1986)

قدمت حركة "قوة الشعب" التي أطاحت بالدكتاتور الفلبيني فرديناند ماركوس في عام 1986 نموذجاً ناجحاً مغايراً للانتفاضة الفاشلة للمعارضة البورمية بعد ذلك ببضع سنوات. وعلى الرغم من الدراسات العلمية التي تنبأت بأن الإطاحة بنظام ماركوس ستكون عنيفة: إما عن طريق تمرد شيوعي أو انقلاب عسكري، إلا أن أياً من ذلك لم يحدث. وبدلاً منه، فإن تحالفاً عريضاً من السياسيين المعارضين والعمال والطلاب ورجال الأعمال وقادة الكنيسة الكاثوليكية، وآخرون قاموا بإسقاط نظام كانت شرعيته تضعف بالفعل بسبب الفساد واسع النطاق وسوء الإدارة الاقتصادية والاعتماد على القمع العنيف. وبعد أن أُعيد انتخابه رئيساً للبلاد عام 1969، أعلن ماركوس الأحكام العرفية في عام 1972، متعللاً بالتهديدات التي يمثلها المتمردون الشيوعيون والانفصاليون المسلمون في الجنوب كمبرراً لذلك. وبدعم من الولايات المتحدة، عزز ماركوس السلطة التنفيذية وجمع كذلك ثروة كبيرة من خلال مركزية الحكومة، واحتكارات الدولة، وفرض الوصاية، بالإضافة إلى المساعدات التي كان يتلقاها من الولايات المتحدة، والقروض التي حصل عليها من المؤسسات المالية الدولية. واتهم ماركوس المعارضة السياسية بالتحالف مع الشيوعيين، واستولى على ممتلكاتهم، وسجن الكثير منهم. وتم إسكات زعماء المعارضة الرئيسيين أو استغلالهم، ودخلت الأحزاب السياسية المعارضة في حالة فوضى.

وقد اكتسبت المعارضة الثورية بقيادة الحزب الشيوعي في الفلبين وجيشها الشعبي الجديد مزيداً من القوة في أواخر السبعينات. وكان جيش الشعب الجديد قد استلهم من الأيديولوجيات الماركسية اللينينية الماوية وسعى إلى تحقيق ثورة مسلحة للوصول إلى السلطة. وأدت الهجمات العسكرية التي قامت بها الدولة على جيش الشعب الجديد إلى انتشاره في جميع مناطق البلاد على شكل مقاومة مسلحة بأسلوب حرب العصابات. وفي سعي منه لتهدئة إدارة الرئيس الأمريكي جيمي كارتر، وافق ماركوس على إجراء إصلاحات معتدلة في أواخر السبعينات، بما في ذلك إجراء انتخابات برلمانية عام 1978. وشارك في الانتخابات زعيم المعارضة الفلبينية الأبرز والسياسي المنفى خارج البلاد، السناتور بينينو أكينو الابن، مما أدى إلى تحقيق مكاسب ضئيلة للمعارضة. وعلى الرغم من أن الإقبال الضخم على الناخبين شجع أعضاء المعارضة (باستثناء الحزب الشيوعي الفلبيني) على المشاركة في الانتخابات، إلا أن بعض أعضاء المعارضة المحبطين اتجهوا إلى ارتكاب أعمال عنفية مثل إشعال الحرائق والقصف وحرب العصابات. وقامت الحكومة باستهداف هؤلاء المعارضين من خلال الاعتقالات التي أوصلتهم إلى حالة تشبه الشلل ولم يحصلوا على أي تنازلات من ماركوس جراء



فشلهم الذريع، وبالإضافة إلى ذلك وضعتهم الحكومة الأمريكية على القائمة السوداء وصنفتهم على أنهم منظمة إرهابية.

أدى اغتيال أكينو في عام 1983 إلى اندلاع انتفاضة شعبية.. أكينو، الذي كان منفيًا إلى الولايات المتحدة منذ عام 1980، كان على اتصال مع المعارضة داخل الفلبين في الوقت الذي كان يضغط على الحكومة الأميركية لوقف دعمها لماركوس. وبحلول عام 1983، وأثناء مرض ماركوس، قرر أكينو العودة إلى الفلبين، حيث كان الاضطراب الداخلي يتزايد في البلاد خصوصاً بعد الأزمة المالية التي حدثت عام 1979، ووسط تصاعد التمرد الشيوعي (بالإضافة إلى توفر أدلة على انتهاكات النظام لحقوق الإنسان أثناء مواجهته لأعمال المقاومة)، بالإضافة إلى تنافس النخب المدنية والعسكرية على السلطة. وعلى الرغم من أنه يأمل في التفاوض على نقل السلطة مع ماركوس، فإن هذا لم يحدث وتم اغتياله. اثار اغتيال اكينو فى مطار مانيلا الدولى بتواطؤ عسكري غضبا محليا ودوليا.

بعد اغتيال أكينو، حاول ماركوس تقسيم المعارضة من جديد من خلال الانتخابات البرلمانية عام 1984. وبينما انضم بعض السياسيين المعتدلين إلى مقاطعة يقودها الشيوعيون للانتخابات، شارك آخرون (بدعم من كورازون أكينو أرملة "كوري أكينو") وحصلوا على ثلث المقاعد المتنافس عليها على الرغم من العنف، والغش الحكومي واسع النطاق، والفرص المحدودة للوصول إلى وسائل الإعلام.

ولمواجهته قلاقل داخلية كبيرة، دعا ماركوس في أواخر عام 1985 إلى إجراء انتخابات مبكرة على أن تكون في فبراير 1986. ولثقتته بأنه سيفوز (أو أنه سيكون قادرا على إجراء الانتخابات بنجاح) وإيمانه أنه يمكن أن يخيف المعارضة التي تبدو منقسمة، مضى ماركوس قُدماً في الانتخابات. ولكن بحلول عام 1986، أصبحت المعارضة في وضع أفضل لتحدي الديكتاتور في صناديق الاقتراع. وكانت المعارضة الإصلاحية قد اتحدت عام 1985 تحت راية المعارضة الديمقراطية القومية المتحدة (اليونيدو)، واختارت كوري أكينو مرشحاً للرئاسة. وفي الفترة التي سبقت الانتخابات، دعا أكينو إلى الالتزام بعدم ممارسة العنف، وأوضح كذلك أنه لن يتم التسامح مع التعامل العنيف ضد المعارضين. كما شدد أيضاً زعماء الكنائس على ضرورة الالتزام بذلك.

وعلى الرغم من أن ماركوس كان يسيطر على وسائل الإعلام، فإن راديو وصحيفة "فيريتاس" المملوكتان للكنيسة وفرتا تغطية كبيرة لحملة المعارضة الانتخابية "يونيدو". وفي الوقت نفسه أصدر رئيس الأساقفة خايمي سين رسالة رعوية تدعو السكان إلى التصويت للمرشحين الصادقين والذين يحترمون حقوق الإنسان. ودعا مؤتمر الأساقفة الكاثوليك في الفلبين السكان إلى استخدام المقاومة اللاعنفية في حال تمت سرقة الانتخابات وتزويرها، في حين قامت الحركة الوطنية للانتخابات الحرة بتدريب 500.000 متطوع لمراقبة الانتخابات.

عندما أعلن ماركوس نفسه الفائز بالرئاسة في انتخابات عام 1986 على الرغم من نفي مراقبي الانتخابات لذلك، قاد كوري أكينو تجمعاً من 2 مليون فلبيني وأعلن الفوز لنفسه و "الشعب". أدان "أكينو" "ماركوس"



وأعلن انطلاق حملة للعصيان المدني اللاعنفي أسماها "انتصار الشعب". وفي اليوم الذي أعقب تنصيب ماركوس، شارك الفلبينيون في إضراب عام، وقاطعوا وسائل الإعلام الحكومية وكثيرمن البنوك التي كانت تسيطر عليها الدولة والأعمال التجارية التابعة لها، وغير ذلك من الأنشطة اللاعنفية. عندما رأى الملايين من الأميركيين على أجهزة التلفزيون الخاصة بهم مئات الآلاف من الفلبينيين، بما في ذلك الراهبات الكاثوليك، يواجهون الدبابات، أصبح من المستحيل سياسيا على الحكومة الأميركية أن تحافظ على دعمها لنظام ماركوس آنذاك. وقد شعرت إدارة الرئيس رونالد ريغان بالحرص من دعم ماركوس فأشادت بحركة المعارضة. وفي 25 فبراير تم تشكيل حكومة موازية وأدى كوري أكينو اليمين كرئيس للبلاد. وفي ذلك المساء نقلت المروحيات العسكرية الأمريكية ماركوس وثلاثين من أفراد عائلته والوفد المرافق له الى قاعدة جوية أمريكية مجاورة حيث استقلوا طائرات نفاثة نقلتهم إلى هاواي. تولى أكينو منصب الرئيس. وعلى الرغم من وجود مشاكل تتعلق بتوطيد الديمقراطية في الفلبين منذ عام 1986، إلا أن حملة القوى الشعبية أزالته بنجاح دكتاتورية ماركوس.

الفلبين: العوامل الدولية

لم تفرض أي دولة رسميا عقوبات على الفلبين نتيجة ما قام به ماركوس. بيد أن اغتيال أكينو دفع وزارة الخارجية الأمريكية إلى مساعدة المعتدلين في المعارضة والضغط على ماركوس للإصلاحات، ثم بعد ذلك ضمان الولايات المتحدة خروجه الآمن من السلطة. ووافق ماركوس على ترك السلطة فقط بعد أن أوضحت الحكومة الأمريكية أنها لن توفر له الكميات الهائلة من المساعدات العسكرية والاقتصادية التي كانت تُبقي نظامه في السلطة - وهذا نموذج رئيسي يوضح كيف أن الانتفاضة اللاعنفية يمكن أن تتسبب في فرض عقوبات فعالة على النظام من جهات أجنبية فاعلة، حتى لو لم تكن هذه الجزاءات مسجلة في لائحة عقوبات رسمية من الأمم المتحدة أو أي هيئة دولية أخرى.

الفلبين: العوامل المحلية

لم تنجح حرب العصابات التي كانت تهدف إلى إسقاط نظام ماركوس في إحداث انشقاقات بين قوات الأمن. وبدون ضمان السلامة الشخصية، فمن غير المحتمل أن تتعاطف قوات الأمن مع الحركات العنيفة مثل جيش الشعب الجديد والحزب الشيوعي الفلبيني. ولذلك، فإنه ليس من المستغرب أن ينجح ماركوس في قيادة قوات الأمن للقضاء على هذه الحركات، وأدى ذلك إلى انتهاكات كبيرة لحقوق الإنسان وسط المسلحين والمدنيين في القرى المجاورة.

غير أنه في خضم العصيان المدني اللاعنفي، كان أعضاء الجيش الساخطين، الذين شكلوا في السابق حركة إصلاح داخل القوات المسلحة بقيادة الجنرال خوان بونس إنريلي، قد خططوا لهجوم على قصر مالاكابانغ لإجبار ماركوس على ترك منصبه. وعندما اكتشف النظام خطة إنريلي، قام الضباط والجنود المتآمرون



بتحصين أنفسهم في معسكرين خارج مانيلا. وانضم الجنرال فيدل راموس إلى الجنرال إنريلي، وأعلن انشقاقه عن نظام ماركوس ودعمه لأكينو. وفي تحول ملحوظ للأحداث، دعا المطران سين السكان لدعم المنشقين العسكريين. وقد تجمع عشرات الآلاف من المؤيدين للديمقراطية ورفضوا مغادرة القواعد العسكرية حيث كان المنشقون محاصرين بينما شكل مئات الآلاف من الراهبات غير المسلحات والكهنة والمدنيين كدروع بشرية بين دبابات ماركوس والمنشقين. وفي هذه المواجهة المتلفزة دولياً، تراجعت القوات الحكومية في نهاية المطاف، وتلا ذلك تمرد على نطاق واسع بين الجنود والضباط في أنحاء البلاد. أدت الطبيعة الشعبية لمقاومة المعارضة إلى شرعنة الانشقاق بين قوات الأمن. وعندما لم يعد بإمكان النظام الاعتماد على قطاعات رئيسية من جيشه، والحفاظ على الاقتصاد، واسترضاء الكنيسة القوية، أو الحفاظ على الدعم الاقتصادي والعسكري للحكومة الأمريكية، والمؤسسات المالية الدولية الأخرى، اضطر ماركوس لقبول الهزيمة.

على الرغم من أن الحزب الشيوعي الفلبيني المسلح كان مؤيداً من الكنيسة (وخاصة من صغار الكهنة)، وكان له تواجد كبير بين السكان، وشكل تحالفات بين الحين والآخر مع المعارضة السياسية الإصلاحية، إلا أنه في نهاية المطاف تم تهميش الحزب الشيوعي الفلبيني بسبب اعتماده على الكفاح المسلح والأيدولوجية المتشددة، وإصراره على الحكم التحزبي، وقراره بمقاطعة الانتخابات.

وترتب على قمع ماركوس للمعارضة اللاعنفية آثار عكسية. فاغتيال بينينو أكينو في عام 1983 جعله شهيداً لوقوفه ضد ماركوس. وتجمع ما يقرب من مليوني فلبيني من جميع الطبقات الاجتماعية الاقتصادية ليشهدوا جنازته. ثم بدأت الكنيسة الكاثوليكية، التي شاركت في "التعاون الحاسم" مع نظام ماركوس خلال فترة الأحكام العرفية (على الرغم من أن بعض قيادات الكنيسة عارضت ماركوس منذ البداية) - بدأت الكنيسة تشجب انتهاكات النظام لحقوق الإنسان. ونظم تجمع اعمال ماكاتى القوي مظاهرات ومسيرات اسبوعية ضد ماركوس في المناطق التجارية في مانيلا.

وفي الوقت نفسه، واصلت المقاومة اللاعنفية التي تشمل جميع المكونات المجتمعية تحدي قبضة ماركوس القوية على السلطة باستخدام وسائل غير مؤسسية. لم تكن "لاكبايان" (مسيرات الحرية الشعبية)، والمظاهرات الجماهيرية التي أصبحت تعرف بعد ذلك باسم "برلمانات في الشوارع"، و "ولجانج بيان" (ضربات الشعب) سوى عدد قليل من التكتيكات اللاعنفية المستخدمة خلال هذه المرحلة التصعيدية من النضال. وفي عام 1984 أغلقت الإضرابات الشعبية المدن، ولا سيما قطاع النقل. وفي الوقت نفسه، سار الفلاحون إلى المناطق الحضرية ودخلوا في اعتصامات. وقد نشط مسؤولو الكنيسة في جمع المعارضين السياسيين غير الشيوعيين وأعضاء مجتمع الأعمال. وتحالفت العناصر الأكثر تقدمية للكنيسة مع التجمعات الشعبية وجماعات المسيحيين في المناطق الريفية، تعزيزاً لجهود الكنيسة في التعبئة، ودرءاً لاحتمالات تجنيد أفراد في المقاومة المسلحة.



وعلى غرار ما حدث في تيمور الشرقية، فإن التغطية الإعلامية لقمع الدولة للحملات غير العنيفة كان له آثار عكسية ضد النظام، مما أدى إلى التعبئة الجماهيرية وتحولات في الولاء داخل المؤسسات المدنية والأجهزة الأمنية، والضغط الدولي على النظام للتنازل والاعتراف بالهزيمة.

3- بورما (1988-1990)

في عام 1988 قامت جماعات المعارضة البورمية بانتفاضة مدنية واسعة النطاق شكلت تحديا غير مسبوق لدكتاتورية عسكرية وصلت إلى السلطة عقب انقلاب في عام 1962. بدأت الأحداث باحتجاجات طلابية عفوية ضد عنف الشرطة في رانجون وبسرعة تطورت لتصبح انتفاضة في جميع أنحاء البلاد لتفكيك الدكتاتورية التي استمرت ستة وعشرين عاما واستعادة الديمقراطية. وعلى الرغم من بعض التنازلات المؤقتة التي منحها النظام، بما في ذلك انتخابات متعددة الأحزاب في عام 1990، والتي فازت بها الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية المعارضة، إلا أن أفضل ما يمكن أن نصف به انتفاضة عام 1988 هو الفشل الذريع، حيث لا تزال بورما ديكتاتورية عسكرية شديدة القمع.

لقد تم سحق ديمقراطية بورما خلال فترة ما بعد الاستقلال عام 1962 إثر انقلاب عسكري أتى بالجنرال ن وين إلى السلطة. ومنذ ذلك الحين سيطر الجيش على سياسة بورما واقتصادها. فتفشى الفساد وسوء الإدارة الاقتصادية، وتمت مواجهة الاحتجاجات المتفرقة باستخدام القوة المفرطة والرصاص الحي. وفي عام 1988، وخصوصاً بعد أن قُتلت شرطة مكافحة الشغب طالباً بورمياً، اندلعت مظاهرات جماهيرية قادتها جماعات طلابية في رانجون. قُتل المئات من الطلاب أثناء المظاهرات، وألقي القبض على الآلاف، وأغلقت الجامعات. خرج الطلاب إلى الشوارع مرة أخرى للمطالبة بإعادة فتح المدارس ومعاقبة المسؤولين عن المذابح الطلابية، فاندلعت اشتباكات بين الطلاب وقوات الأمن، مما أدى إلى مزيد من الوفيات وفرضت الحكومة حظراً على التجمعات العامة.

وعقب تغيير بيروقراطي أعلن فيه الجنرال ني وين أنه سيتنحى عن منصبه كرئيس للبلاد وكذلك عن رئاسته لحزب البرنامج الاشتراكي البورمي، قام الكونجرس البورمي بتنصيب الرجل المسؤول عن مذبحه رانجون كرئيس جديد للحزب. وفي 8 أغسطس 1988، ردت المعارضة بإعلان الإضراب العام وتنظيم احتجاجات واسعة النطاق في كل أنحاء البلاد. وتظاهر مئات الآلاف من الشباب والرهبان والعمال والموظفين المدنيين والعاطلين عن العمل وأعضاء من مختلف الجماعات العرقية وشرائع المجتمع المختلفة، ودعوا إلى وضع حد للنظام العسكري، وتشكيل حكومة مؤقتة للتحضير لانتخابات متعددة الأحزاب.

وردت الوحدات العسكرية البورمية على الإضراب العام بفتح نيران الأسلحة الآلية، مما أسفر عن مقتل المئات في رانجون. ووقعت أحداث مشابهة في أجزاء أخرى من بورما، مما أدى إلى مقتل أكثر من 1000 متظاهر في



غضون ثلاثة أيام. وخلال هذه الانتفاضة، انضم الرهبان البوذيون إلى الطلاب وعمال المصانع في المظاهرات؛ وفي بعض الأماكن، تولى الرهبان إدارة المدن والقرى. في عام 1990، أجريت انتخابات متعددة الأحزاب في بورما وحصلت المعارضة الوطنية من أجل الديمقراطية على 80 في المائة من الأصوات، على الرغم من استمرار القمع. وقد فاجأت نتائج الانتخابات مجلس الدولة لإستعادة القانون والنظام الذي يسيطر عليه العسكر ورفض الاعتراف بها. وتم وضع زعيمة الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، أونغ سان سو كي، قيد الإقامة الجبرية في يولييه 1990، وقتل أو أُلقي القبض على العديد من نشطاء الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية. وفي الوقت نفسه، لم تكتسب المقاومة المسلحة في المناطق الحدودية أي قوة. وبدلاً من ذلك، استولى الجيش البورمي على المناطق المسلحة التي كانت تحت سيطرة مسلحي المجموعات العرقية.

وقد تم تسريح المعارضة إلى حد كبير حيث كانت في وضع لا يمكنها من استعادة الانتخابات المسروقة. ولم تكن هناك سوى إشارات ضعيفة على انشقاقات بين صفوف النظام، على الرغم من انشقاق عدة مئات من جنود القوات الجوية في عام 1988. ولم تفلح أونغ سان سو كي في إجراء حوار مع القادة العسكريين بشأن إجراء إصلاحات ديمقراطية. وسُجن العديد من زعماء الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية أو تم نفيهم. وفي بعض الأحيان، كان يطلق سراح عدد قليل من السجناء السياسيين، وكثيراً ما تزامن ذلك مع زيارات كبار الشخصيات الأجنبية أو زعماء الأمم المتحدة. وظل المجلس (مجلس الدولة لإستعادة القانون والنظام)، والذي أعيد تسميته إلى: مجلس الدولة للسلام والتنمية، يسيطر على الوضع في البلاد.

بورما: العوامل الدولية

وقد لاقت قضية الديمقراطية في بورما اهتماماً دولياً كبيراً. فعلى سبيل المثال، حصلت أونغ سان سو كي على جائزة نوبل للسلام في عام 1991. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة فرضت على بورما عقوبات بسبب انتهاكات حقوق الإنسان ضد زعماء المعارضة، إلا أن العقوبات لم تحقق مزايا كافية للمعارضة اللاعنافية. وفي الواقع، عندما فرضت الولايات المتحدة العقوبات، قام النظام البورمي ببساطة باستبدال الواردات المحجوبة بمواد من دول مانحة أخرى، بما في ذلك الصين والهند، مما قوض إمكانية دفع النظام إلى عمل إصلاحات من خلال تلك العقوبات. ويمكننا القول أيضاً أن العقوبات الأمريكية كانت في الواقع ضعيفة، نظراً لأنها لم تشمل الشركات المحلية التابعة للشركات الأمريكية. ولذلك فإنه انسجاماً مع النتائج التي توصلنا إليها، فإن العقوبات الدولية لم ترفع قيمة الكلفة السياسية على النظام البورمي لقمعه المعارضة اللاعنافية.



بورما: العوامل المحلية

لم ترفع الحملة البورمية ضد مجلس الدولة لإستعادة القانون والنظام بشكل كاف الكلفة الداخلية لقمع النظام. وضمن مجموعة أخرى من الأسباب، لم تكن المقاومة اللاعنفية فعالة في إحداث تحولات في الولاء داخل قوات الأمن (أو بين البيروقراطيين داخل النظام) بالشكل المطلوب. فالمعارضة اللاعنفية لم تقدم نفسها كبديل سياسي حقيقي للمجلس العسكري، ولم تغير كثيرا في معادلة الاهتمامات الشخصية لقوات الأمن التي لم تجد ما يحفزها على التردد بخصوص أوامر النظام أو يشجعها على عصيانها. وعلاوة على ذلك، نجح النظام في إثارة الفرقة بين مجموعات من الرهبان البوذيين، واستغلالهم، وحال دون تمكينهم من تقديم جبهة موحدة. وقد استفادت بعض بؤر التمرد العرقية العنيفة من انشقاقات الجيش البورمي، بما في ذلك الانشقاق الملحوظ للعقيد ساي يي، قائد الجيش الوطني لولاية شان، في عام 2005. بيد أن هذا الانشقاق النادر والبارز لم يؤثر على نتائج التمرد العنيف، حيث أن عملياتهم ضد النظام البورمي كانت غير مجدية إلى حد كبير.

في البداية، كانت التعبئة اللاعنفية ضد النظام البورمي ضخمة وشاملة. لكن الإفراط في الاعتماد على شخصيات فردية بعينها، وعدم القدرة على التوفيق بين الفصائل المتنافسة، وعدم وجود معلومات متسقة عن انتهاكات حقوق الإنسان، تركت حملة المقاومة اللاعنفية في حالة من الفوضى. وقد فشلت الحملات العنيفة كذلك في بورما بسبب عدم قدرتها التامة على حشد الجماهير، وعدم فاعلية الوحدات الصغيرة من المسلحين الموزعين على أسس إثنية.

بعد مجازر 8 أغسطس 1988، فتحت الحكومة الفضاء السياسي: فرفعت الأحكام العرفية، وأفرجت عن بعض السجناء السياسيين، وسحبت الجيش من المدن. واستغلت الحركة المؤيدة للديمقراطية الحيز السياسي المتزايد، فتظاهر أكثر من مليون بورمي في رانجون وغيرها من المدن. واستقال الآلاف من البورميين من حزب البرنامج الاشتراكي البورمي وحرقوا بطاقات العضوية الخاصة بهم. ونظم الطلاب والرهبان والعمال "لجان الإضراب العامة" و "مجالس المواطنين" لإدارة الشؤون اليومية في عشرات المدن والبلدات التي أصبحت شكلا من أشكال الحكومة الموازية على المستوى المحلي. وانشق بعض جنود القوات الجوية للانضمام إلى الاحتجاجات، على الرغم من أن هذه الانشقاقات كانت استثناءً. وفي اليوم التالي، دعا الحزب الحاكم والبرلمان إلى إجراء انتخابات عامة متعددة الأحزاب.

وعندما بدا الانتصار وشيكا للحركة المؤيدة للديمقراطية، اختلف قادة المعارضة حول قيادة الحكومة الديمقراطية الجديدة. ومع تشتت النخب المعارضة وانشغالهم بالاحتلال الداخلي، قام الجيش البورمي بانقلاب آخر، وأنشأ مجلسه العسكري في 18 سبتمبر. وأعاد المجلس فرض الأحكام العرفية، وحظر التجمعات لأكثر من خمسة أشخاص. وأطلق النار على المتظاهرين العزل في الشوارع، وألقي القبض على آلاف آخرين أو "اختفوا" قسرياً.



وبينما مارس المجلس العسكري المزيد من أعمال العنف ضد المعارضة، توقفت المظاهرات وانتهى الإضراب العام، وذهب الآلاف من الطلاب إلى المناطق الحدودية التي يسيطر عليها المتمردون الإثنيون وحاولوا بدء كفاح عسكري ضد الدكتاتورية. وكانت الدعاية الإعلامية لانتهاكات حقوق الإنسان الدائمة غير مسبوقه. واجتمعت مجموعة صغيرة من قادة المعارضة البارزين لتشكيل الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية وسجلوها كحزب سياسي. وقامت السكرتيرة العامة للرابطة الوطنية أونغ سان سو كي بجولة في البلاد تدعو إلى الديمقراطية وتعدد الأحزاب في تحد للحظر على الاجتماعات العامة، والدعوة إلى الوحدة الوطنية والالتزام بمبدأ اللاعنفا. بيد أنه بحلول منتصف عام 1989، كثف المجلس حملة ترهيبه ضد أونغ سان سو كي وقيادة الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية. ورفض المجلس الاعتراف بالفوز الانتخابي للرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية عام 1990، ووضع أونغ سان سو كي تحت الإقامة الجبرية، وقطع رأس حملة المقاومة اللاعنفية بشكل تام.

ملخص لدراسات الحالة

تحديد نجاح المقاومة أو فشلها

تكشف الدراسة الذي أجريها لثلاث حالات مختلفة من حالات المقاومة عن العديد من الأفكار في ضوء النتائج التي وصل إليها كل نوع من نوعي المقاومة، سواء كانت لاعنفية أو عنفية: أولاً: في جميع الحالات الثلاث، فشلت الحملات العنيفة المسلحة إلى حد كبير في رفع الكلفة السياسية لقمع الأنظمة. وعلى الرغم من تعاطف البعض مع المتمردين الذين انتهجوا العنف، فإن أيا من الحالات التي درسناها لم يتلق دعماً مادياً، ولم تفرض عقوبات دولية على الأنظمة لصالحهم. وعلى الرغم من أن التحليل الكمي الذي أجريناه لم يؤيد تماماً فرضية أن العقوبات التي تُفرض على الأنظمة والمعونات الخارجية التي تُقدم للمقاومة تدعم الحملات اللاعنفية، فإن دراسة الحالات التي قمنا بها تبين أن ممارسة الضغط على الأنظمة في الوقت المناسب أو سحب الدعم منها عن طريق الجهات الدولية الفاعلة الكبرى كان له أثر كبير في تغيير مسار حملات المقاومة في الفلبين وتيمور الشرقية.

ثانياً: من غير المرجح أن تنجح حملات المقاومة التي لا تستطيع تحقيق تحولات في الولاء داخل المؤسسة الأمنية أو المدنية. وتشير دراستنا الموسعة إلى أن حملات المقاومة اللاعنفية تملك فرصاً أكبر في النجاح من الحملات العنيفة في مواجهة القمع الوحشي، ربما لأنهم أكثر عرضة لإحداث نتائج عكسية. ومن خلال الدراسة أيضاً، وجدنا أنه على الرغم من أن انشقاقات قوات الأمن غالباً ما تكون حاسمة في نجاح الحملات اللاعنفية، إلا أنه ليس بالضرورة أن تحدث هذه الانشقاقات نتيجة المقاومة اللاعنفية. وطبقاً لدراستنا أيضاً، فإنه لم تحدث تحولات كبيرة في الولاء داخل قوات الأمن في بورما. وتوفر لنا حالة الانحراف (الفشل)



هذه (في بورما) رؤى مفيدة في متغيرات هامة لم يتم تحليلها في دراستنا الموسعة عن المقاومة تشمل: 1- التعبئة الجماهيرية 2- لامركزية المقاومة 3- استراتيجيات التواصل الإعلامي. فالتعبئة الجماهيرية ولا سيما إذا كان مستوى المشاركة في التعبئة كبيراً ولا تعتمد الحملة على قائد واحد - وهذا ما حدث في كلتا حالتي النجاح للمقاومة المدنية. وكانت هذه التعبئة أكثر انتشاراً بين الحملات اللاعنافية عنها في الحملات العنيفة التي كانت تضم في عضويتها عدداً أقل من عدد المشاركين في المقاومة اللاعنافية. والواقع أن القمع الذي مارسته الأنظمة ضد المقاومة اللاعنافية، في حالتي تيمور الشرقية والفلبين، كان وراء التعبئة الجماهيرية الكبيرة، الأمر الذي أدى بدوره إلى زيادة الكلفة السياسية لقمع النظام. وفي كلتا الحالتين، دفعت الأنظمة أثمناً باهظاً: حيث حولت قوات الأمن ولاءها لصالح المقاومة اللاعنافية، وفرض المجتمع الدولي عقوبات كبيرة ضد الأنظمة.

من ناحية أخرى فشلت كل من المقاومة اللاعنافية والعنيفة في بورما في رفع الكلفة السياسية لقمع النظام إلى الحد الذي يمكن أن يؤدي إلى تهديد سيطرة النظام على زمام الأمور. وعلى الرغم من أن الحكومة في بورما عانت من العقوبات المفروضة عليها، إلا أن الكلفة المحلية للقمع لم تكن كافية لتحقيق النتائج المرجوة، وكانت التعبئة الجماهيرية هناك انتقائية واعتمدت على شخصية الزعيم. وتشير هذه النتائج إلى الحاجة إلى إضافة ملحق هام لدراسنا الموسعة عن المقاومة: وهو إدراج متغيرات عن درجة وطبيعة التعبئة الجماعية، فضلاً عن دور استراتيجيات الإعلام والتواصل. وقد تكون التعبئة الجماهيرية عاملاً حاسماً في تحديد النجاح، باعتبار أن الحملة قد تكون أكثر فاعلية في رفع الكلفة السياسية لقمع النظام إذا تمت على نطاق واسع وكانت شاملة ولا مركزية. ويرجع ذلك إلى قدرتها على الصمود، والقبول الجماهيري، وعدم الكشف عن هوية المشاركين. وتشير نتائجنا أيضاً إلى أن التغطية الإعلامية وسيلة حاسمة للتسبب في حدوث نتائج عكسية لقمع النظام.

الاستنتاجات والآثار المترتبة

أ) الاستنتاجات

من النتائج المحورية لهذه الدراسة هو التأكيد على أن أساليب المقاومة اللاعنافية تمتلك فرصاً أكبر للنجاح في تحقيق الأهداف الاستراتيجية من المقاومة العنيفة. لقد قمنا بمقارنة نتائج 323 حملة مقاومة لاعنافية وعنيفة في الفترة من عام 1900 إلى 2006، وكذلك قمنا بمقارنة نتائج دراستنا مع دراسات حالة مقارنة لحملات المقاومة اللاعنافية في جنوب شرق آسيا. واستناداً إلى البحوث الإحصائية والنوعية مجتمعة، يمكننا الخروج بالعديد من الاستنتاجات:



1) من المرجح أن تنجح حملات المقاومة التي تفرض حدوث تحولات في الولاء في صفوف قوات الأمن والمؤسسات المدنية. وتحدث مثل هذه النجاحات للحملات العنيفة من حين لآخر، ولكن للحملات اللاعنافية فرص أكبر في تحولات الولاء عنها في المقاومة المسلحة. وعلى الرغم من أن هذه النتائج تأثرت في دراستنا الكمية بالقيود التي تفرضها البيانات، فإن دراسات الحالة التي أجريناها تكشف عن أن ثلاث حملات عنيفة لم تتمكن من إحداث تحولات ولاء ذات دلالة في أوساط النخب المعادية، في حين حدثت مثل هذه التحولات نتيجة المقاومة اللاعنافية في الفلبين وتيمور الشرقية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أدى القمع ضد المقاومة اللاعنافية في الفلبين وتيمور الشرقية إلى فرض عقوبات دولية على الأنظمة في توقيتات مناسبة، مما أثبت فاعليته في نجاح هذه الحملات اللاعنافية. لذلك فإن الكلفة السياسية المحلية والدولية لقمع الحملات اللاعنافية أعلى من تكاليف قمع الحملات العنيفة.

2) تشير دراسات الحالة التي أجريناها أيضا إلى أن الحملات العنيفة واللاعنفية التي تفشل في تحقيق تعبئة شاملة، لامركزية، واسعة النطاق، من غير المنتظر أن تفرض حدوث انشقاقات أو تستدعي فرض عقوبات دولية من الأساس. ومن المرجح أن تؤدي حملات المقاومة واسعة النطاق إلى زرع الشكوك بين الجماهير حول شرعية الخصم. فالكلفة السياسية لقمع عدة عشرات من الناشطين، والذين يسهل وصفهم بـ "المتطرفين"، أقل بكثير من كلفة قمع مئات أو آلاف الناشطين يمثلون جميع السكان.

3) يلزم إجراء مزيد من الأبحاث للتوصل إلى قياس لدرجة وطبيعة التعبئة الجماهيرية على مر الزمن. وينبغي أن يتاح قياس مستوى المشاركة في حملات المقاومة اللاعنافية، بما في ذلك مدى انتشار المقاومة على صعيد المنطقة الجغرافية، والقطاع، والتركيبية السكانية. وتمثل درجة الوحدة الداخلية بالنسبة للمقاومة اللاعنافية عاملاً مهماً آخر يمكن قياسه تجريبياً. وعلاوة على ذلك، يمكننا قياس تنوع التكتيكات اللاعنافية لتحديد ما إذا كان توسيع مجال التكتيكات اللاعنافية أو تسلسلها يعزز نجاح تلك الحركات.

ب) الآثار المترتبة

وبالإضافة إلى هذه التوصيات للبحوث المستقبلية، تشير نتائجنا أيضا إلى العديد من الآثار المترتبة على السياسات:

أولاً: على الرغم من عدم وجود مخطط للنجاح، فإن حملات المقاومة اللاعنافية التي تستوفي المعايير المحددة أعلاه تكون لها فرص نجاح تفوق الفرص الممكنة للحملات العنيفة التي لها نفس الخصائص.

ثانياً: أفادت أشكال الدعم الخارجي للمقاومة اللاعنافية في حالات تيمور الشرقية والفلبين. وعلى الرغم من عدم وجود دليل على أن التعبئة الجماهيرية اللاعنافية يمكن أن تبدأ بنجاح أو تستمر في ذلك من خلال جهات خارجية فاعلة، فإن مجموعات التضامن المنظمة التي مارست ضغوطاً مطردة على الحكومات المتحالفة مع الأنظمة المستهدفة كانت مفيدة على هذا الصعيد. وهذا يشير إلى أن المجموعات الدولية



الداعمة يمكنها أن تعزز من فاعلية حملات المقاومة على النظام المستهدف، بيد أن الدعم الخارجي قد يسبب نتائج عكسية إذا أضرت بمصداقية الحركة.

ثالثاً: نظراً للدور الحاسم الذي تلعبه وسائل الإعلام في حدوث نتائج عكسية، فإن دعم إنشاء مصادر مستقلة للإعلام والتكنولوجيا والحفاظ عليها بحيث يسهل للنشطاء اللاعنفيين بالتواصل الداخلي والخارجي، هو طريقة أخرى يمكن للناشطين الحكوميين وغير الحكوميين من خلالها دعم حملات المقاومة اللاعنفية. رابعاً: يمثل بناء القدرات التقنية في مراقبة الانتخابات وتوثيق حقوق الإنسان أدوات أخرى مفيدة لدعم الناشطين اللاعنفيين.

خامساً: طبقاً لنشطاء لاعنفيون فإن توفير مواد تعليمية (مثل الكتب والأفلام وأقراص الفيديو الرقمية وألعاب الفيديو) لتسليط الضوء على الدروس المستفادة من الحركات التاريخية غير العنيفة الأخرى يعتبر عنصراً حاسماً في حشد الجماهير.

سادساً: توفير الأدلة على مراقبة الأنظمة غير الديمقراطية للإنترنت، والقوانين المقيدة التي تستهدف المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، وحالات التهديد والتخويف الموجهة إلى جماعات المجتمع المدني، كل ذلك من المرجح أن يمثل تحديات إضافية على أولئك الذين يستهدفون التغيير السياسي من خلال وسائل لاعنفية.

في نهاية المطاف، تجدر الإشارة إلى بعض ما كتب توماس شيلينج حول ديناميكيات الصراع بين المعارضين العنفيين واللاعنفين: "يكاد يكون الطاغية ورعاياه في مواقف متناظرة.... فهم يستطيعون أن يمنعوه من فرض معظم ما يريده منهم إذا توفر لديهم انضباط تنظيمي يضمن مقاطعته وعدم التعاون معه. وفي المقابل، يستطيع الدكتاتور أن يمنع عنهم جميع مطالبهم - وذلك باستخدام القوة التي تحت إمرته.... وبينما يستطيع الشعب أن يقض مضجع الدكتاتور ويحرمه من الاطمئنان إلى خضوع البلاد له، فهو في نفس الوقت يستطيع أن يقلق راحتهم ويحرمهم من حكم أنفسهم.... إنها حالة مساومة يستطيع فيها أي من الجانبين، إذا كان مرتباً ومنظماً على نحو كاف، أن يرفض معظم ما يطلبه الآخر، ويبقى أن نتظر لنرى من يكسب في النهاية."

الباحثان:

ماريا ج. ستيفان: مديرة المبادرات التعليمية في المركز الدولي للنزاعات اللاعنفية.
إريكا تشينويث: أستاذ مساعد في قسم "الحكومة" في جامعة ويسليان وزميل دراسات ما بعد الدكتوراه في مركز بيلفر للعلوم والشؤون الدولية في كلية جون كينيدي لـ "الحكومة" في جامعة هارفارد⁽¹⁾

(1) الآراء الواردة تعبر عن آراء كاتبها، ولا تعبر بالضرورة عن "المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية".